اللاعي يستعرض أثر الأزمات المتعاقبة على قطاع التمويل الأصغر

145 برنامجـاً تدريبيـاً.. خطة معهد التدريب المصرفي

أنظمة الدفع الإلكترونية وأمن المعلومات

المصارف

Al-Masarif

يناير 2023

العدد (25)

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

ملف خاص

شارك فيها رجال أعمال وخبراء اقتصاد وقانونيون ومصرفيون..

حلقة نقاشية بالعاصمة صنعاء حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية

2023

عام الخدمات المالية الرقمية

بنك الأمل للتمويل الأصغر AL-AMAL MICROFINANCE BANK

Shamil Bank of Yemen & Bahrain

YGB بنك اليمن والخليج Yemen Gulf Bank

YCB البنك التجاري اليمني Yemen Commercial Bank

بنك التضامن Tadhamon Bank

YKB

IBY

natco Information Technology

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الفروع الإسلامية

Islamic Branches

بنك كل اليمنيين

Bank of all Yemenis..

نرحب بكم في فروعنا الإسلامية

NBYBank NBYBank.1969 01/291751 www.nby.com.ye

عاماً من الثقة

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction & Development

اشحن رصيدك .. سدد فاتورتك عبر الجوال

YBRDYE 8000022 www.ybrdye.com

المصارف
Al-Masarif

العدد (25) | يناير 2023

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة
العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري
الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

د. مروان خالد: **التحول الشامل نحو الاقتصاد الحقيقي أبرز توجهات البنك**

قصي المحطوري: **ما زال التعامل بالكاش هو المسيطر على مشهد المدفوعات بشكل عام**

يوسف الكريمي يتحدث عن تجربة البنك الناجحة خلال سنوات الحرب في المؤتمر السنوي لشبكة سنابل للتمويل الأصغر بالقاهرة

بنـك اليمـن الدولي ينفـذ 87 برنامجاً تدريبياً في مختلف المجالات المصرفيـة

ياسر حليقة: **مستمرون في تدريب كوادرنا لمواكبة التطورات المصرفية الحديثة**

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يكرم كوادره المتميزين من المدربين والمتدربين

كتابات

أسامة الشوخي

36

أسامة القرشي

41

صلاح الفائق

38

زاهر الرحومي

40

مفتتح

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

أنظمة الدفع الإلكترونية وأمن المعلومات

لا شك بأن تحقيق المستويات المتقدمة من التحول الرقمي هو التحدي الكبير أمام المصارف وشركات الخدمات المالية العاملة في البلاد، ويبدي البنك المركزي اليمني حماسا كبيرا لتتشجيع التحول الرقمي وقيادة مسيرته، كما تعكف المؤسسات المالية والمصرفية في البلاد على تطوير بنيتها التحتية وأنظمة عملها ووسائل تقديم الخدمة لعملائها، وتتنافس على إدخال التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الدفع الإلكترونية وتحقيق مستوى متقدم من التحول الرقمي في أنظمتها ووسائل عملها، وينطلق اهتمام البنك المركزي والمؤسسات المالية والمصرفية بالتحول الرقمي من كونه الوسيلة المثلى لتحقيق الشمول المالي، ومن إدراك مؤسسات النشاط المصرفي بأن تحقيق المراكز المتقدمة في هذا التحول هو مفتاح النجاح الأساسي لإحراز المركز التنافسي الأفضل في السوق المالية، حيث تتوفر في الأنظمة الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني العديد من الميزات للجهات المزودة للخدمة والجهات المستهلكة والمستفيدة منها، كما تتميز أنظمة الدفع الإلكترونية بالمرونة وسهولة الاستخدام، واختصار الوقت اللازم لإنجاز المعاملات وتخفيض تكلفة الخدمة، وتحقيق العوائد المجزية لوحدات النشاط الاقتصادي وللمستثمرين، ولابد أن تعمل تلك الميزات على تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على التوسع في أنشطتهم ومضاعفة استثماراتهم وخلق المزيد من فرص العمل أمام الكفاءات المتميزة من الشباب الطامحين إلى تحقيق الريادة في الأعمال والإبداع في تطوير الخدمة وإتاحتها لجميع فئات المستهلكين في مواقع عملهم في الوقت المناسب والكلفة المناسبة.

ومع ذلك فالتقدم في التحول الرقمي يفرض على المؤسسات المزودة للخدمات المالية الإلكترونية تحديا آخر مرادفا له، لا يقل أهمية عنه، ويتمثل ذلك في تحقيق مستوى مماثل من التقدم في أمن المعلومات ووسائل حماية الأنظمة والشبكات والبرامج المستخدمة في المؤسسة من أية اختراقات أو هجمات إلكترونية تعيق عملها أو تخل بالسرية المطلوبة لمعاملات عملائها.

ويعتبر أمن المعلومة عنصرا أساسيا من عناصر السلامة في المعاملات المالية والمصرفية، واعتماد التدابير الفعالة والأنظمة المتطورة لحماية المعلومات هو التحدي الأكبر، بالنظر إلى التقدم الهائل في التكنولوجيا المالية، والتوسع والتنوع في الخدمات المقدمة والابتكارات المرافقة لها والتي أحدثت ثورة جارفة في عالم الأعمال خلال العقود القليلة الماضية وما رافقها من برامج وتطبيقات في الصناعة المصرفية، الأمر الذي دفع بدوره إلى تطوير أساليب جديدة من الغش والتزوير والاحتيال وسرقة المعلومات تقوم أيضا على استخدام نفس التكنولوجيا المعلوماتية المستخدمة لتطوير الخدمة وتحسينها.

وصار لزاماً على الجهات المعنية بقيادة مسيرة التحول الرقمي والمؤسسات المزودة للخدمات المالية الإلكترونية أن توجه نفس الدرجة من الاهتمام لعملية تطوير برامج حماية إلكترونية متقدمة لضمان أمن المعلومة وسرية البيانات وتكثيف أنظمة التدريب وصقل مهارات العاملين في تمييز البرامج الضارة وكشف الاختراقات، ويتوجب على جميع العاملين في المهنة المصرفية أن يرفعوا مستوى الإدراك بالعمليات المشبوهة والبرامج الضارة، وأن يهتموا بمتابعة التطورات في عالم الجريمة الإلكتروني، وأن يحرصوا على تبادل الخبرات وتعزيز ثقافة التحوط والتدقيق في أوساطهم وابتكار أساليب أكثر تطورا لكشف الاختراقات والجرائم الإلكترونية وهي في مراحلها الأولى، قبل أن تلحق الضرر بأنظمة عمل تلك المؤسسات ومعاملاتها.

اللاعي يستعرض أثر الأزمات المتعاقبة على قطاع التمويل الأصغر في اليمن

استعرض أ/ محمد اللاعي- المدير العام التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر واقع قطاع التمويل الأصغر خلال 7 سنوات من الأزمات المتفاقمة والمتعاقبة التي مرت بها اليمن منذ العام 2015، وذلك خلال مشاركته على رأس وفد من بنك الأمل للتمويل الصغر في مؤتمر شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) الذي عقد في القاهرة أواخر شهر نوفمبر من العام الماضي .

حيث تطرق اللاعي خلال مداخلته في الجلسة النقاشية التي أدارتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) التابعة للبنك الدولي إلى تأثيرات الحرب وما خلفتها من أزمات مختلفة خاصة على قطاع البنوك وقطاع التمويل الأصغر بشكل خاص، وكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، موضحا تسببها بالكثير من التعقيدات الاقتصادية وعلى رأسها أزمة السيولة النقدية وانقطاع المرتبات وتضرر قطاع الخدمات العامة وما تسببت فيه من ارتفاع للأسعار وتنامي مؤشرات الركود الاقتصادي ونمو كبير في الاحتياجات الإنسانية الإغاثية، الأمر الذي أدى إلى عزوف المنظمات الدولية الداعمة للمشاريع الاقتصادية والتنموية إلى توجيه نشاطاتها للأعمال الإغاثية لتلبية الاحتياجات الإنسانية التي طالت قرابة 80% من السكان بحسب تقارير الأمم المتحدة في اليمن .

وفيما يخص استجابة المؤسسات لهذه الأزمات، استعرض اللاعي مؤشرات قطاع التمويل الأصغر خلال الفترة 2015 – 2021، التي أوضحت حجم التراجع الكبير في نشاط قطاع التمويل الأصغر من حيث حجم التمويلات المصروفة وتراجعه بنسبة 56% ما أدى بدوره إلى تراجع في عدد التمويلات النشطة بنسبة 29% في نهاية العام 2021، موضحا في الوقت عينه لجوء عدد من البنوك إلى توجيه جزء من نشاطها إلى قطاع التمويل الأصغر بعد أن تسببت أزمة السيولة في تقليص نشاطها الموجه لقطاع التجار وخدمة التجارة الخارجية، وكذلك توجه عدد من شركات الصرافة إلى التحول المصرفي كبنوك للتمويل الأصغر مستفيدة من المزايا التي يقدمها لها قانون بنوك التمويل الأصغر خاصة فيما يتعلق بإدارة مدخرات الأفراد وإنشاء شبكات التحويل المالي، والذي كان أحد أهم الأسباب التي ساهمت في رفع قيمة التمويلات المصروفة إلى جانب الاعتماد عليها لمواجهة الارتفاع الكبير في الأسعار وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بنسبة 140% ما أدى إلى تحقيق نمو في قيمة التمويلات الموزعة بنسبة 900% وارتفاع قيمة محفظة التمويلات النشطة بنسبة 247% نتيجة التوجه ناحية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بقلة المخاطرة وكذلك تمويل الأنشطة الزراعية بتمويلات ذات قيمة مرتفعة لتمويل مضخات الطاقة الشمسية كأحد الحلول التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر لضمان استمرار النشاط الزراعي في ظل الارتفاع الكبير في أسعار المشتقات النفطية وكذلك انعدامها من وقت إلى آخر .

كما أشار اللاعي إلى جملة من الدروس المستفادة من هذه الأزمات وعلى رأسها أهمية اكتشاف الفرص التي قد تولدها الأزمات من حيث تنشيط قطاعات جديدة كقطاع الطاقة البديلة وقطاع الخدمات الإلكترونية التي ظهرت الحاجة الملحة له بشكل كبير كأحد الحلول التي قدمها القطاع المصرفي لمواجهة أزمة السيولة والاستفادة من التوسع الكبير في استخدام الهاتف المحمول، وساهمت أيضا فترة وباء كوفيد – 19 بزيادة الترويج له بشكل كبير كأحد الوسائل الوقائية ضد الوباء لتجنب استخدام الأوراق النقدية التالفة والناقلة للأمراض، مشجعا في ذات الوقت مؤسسات التمويل الأصغر على تنويع منتجاتها ومصادر تمويلها لتعزيز مرونتها التشغيلية المالية لمواجهة الأزمات.

ودعا اللاعي في ختام مداخلته المنظمات الدولية المانحة إلى توجيه جزء من نشاطها ودعمها إلى مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر إلى جانب دورها في دعم المجتمعات المتضررة من الأزمة، باعتبارها تخدم المجتمعات الضعيفة الأكثر تضرراً بالأزمة ولديها قدرة كبيرة على الوصول للشرائح الفقيرة للمجتمع، ولكنها مازالت بحاجة إلى مزيد من الدعم خاصة فيما يتعلق بتعزيز بناءها المؤسسي وتعزيز انتشارها وتطوير منتجاتها من الناحية التشغيلية والتقنية.

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

بيس pyes

لكل جلسه حكاية
ومع بيس تحلى الحكاية

HARAAZ COFFEE
حراز للقهوة

استمتع باحلى اللحظات

#وحاسب_عبر_بيس

دائماً معك ..
with you ..

للمزيد من المعلومات
التواصل على الرقم المجاني للبنك
8000006

WhatsApp
779800066

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

بيس pyes

حوّلها!!!! وأستلمها
في لحظا!!!ات

للمزيد من المعلومات
التواصل على الأرقام التالية

الرقم المجاني
8000006

WhatsApp

الدعم الفني
779800088

نقاط البيع
779800066

بنك الإنسانية

خلال مشاركته في المؤتمر السنوي لشبكة سنابل للتمويل الأصغر بالقاهرة..

الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي يتحدث عن تجربة البنك الناجحة خلال سنوات الحرب

خلال مشاركته في المؤتمر السنوي الذي عقدته شبكة سنابل للتمويل الأصغر في جمهورية مصر العربية- القاهرة تحت شعار (واقع ومستقبل الشمول المالي في العالم) الذي حضره عدد من ممثلي البنوك والمؤسسات المالية والجهات ذات العلاقة في مختلف الدول.

استعرض الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي في اليمن الأستاذ/ يوسف الكريمي تجربة البنك الناجحة في الاستمرار بتقديم خدماته بل وتطويرها في ظل الحروب القائمة التي شهدتها مختلف مدن اليمن وأيضاً في ظل موجة كوفيد 19 .

وفي المؤتمر الذي تم فيه استعراض العديد من المؤشرات والتجارب الناجحة لبنوك التمويل الأصغر في الوطن العربي، تحدث الأستاذ يوسف الكريمي للحاضرين عن تجربة بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي في اليمن بكافة مراحلها بدءا بالعمل اليدوي، ثم التحول تدريجياً وبطريقة سلسة إلى الأنظمة الآلية والرقمنة، وما رافق هذا التحول والتطور من تحديات وصعوبات منها صعوبة الوصول إلى العملاء في ظل التشتت الجغرافي في اليمن وضعف البنية التحتية والتكنولوجية ووسائل الاتصالات وتضخم أسعار الصرف ووجود فوارق الصرف بين المحافظات ومخاطر العمليات التي تتم عبر قنوات البنك المختلفة.

وأوضح الكريمي أن وجود فريق كبير ومتيقظ ومؤمن برسالة البنك المتمثلة في (المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع) قد ساعد البنك على مواصلة التميز في تقديم الخدمات النموذجية وابتكار الحلول المالية المتنوعة الملبية لاحتياجات ومتطلبات العملاء وكافة شرائح المجتمع اليمني في الداخل والخارج من خلال استخدام أحدث التقنيات والآليات المهنية المتطورة ذات التكلفة الفعالة، إضافة إلى القدرة على التأقلم مع المستجدات والمتغيرات واستمرار عمل البنك في أصعب الظروف وتحقيق عائد جيد للمودعين والمساهمين.

وأشار الكريمي إلى رؤيته المحددة (بحساب في كل بيت يمني)..موضحا كيف كان لهمة وإرادة وعزيمة وحرص إدارة البنك أثره الفاعل على استمرارية العمل وتقديم الخدمات في ظل أي طارئ أو تحديات بل وتجاوزها بالتعاون مع IFC تجسيداً لشعار "البنك دوماً معك".

وخلال المؤتمر الذي حضره أيضا الأخ عبد الحافظ العامري مدير التمويل الأصغر بالبنك.. استعرض رئيس قطاع التمويل الأصغر في البنك / طه علي إسكندر تجربة البنك في منتج الطاقة الخضراء وكيف بدأت فكرة عمل هذا المنتج مع بدء الحرب وفي ظل انعدام المشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء وكيف تطورت هذه الفكرة وتم العمل على تطبيقها من خلال قسم خاص بالطاقة الخضراء وتلبية احتياجات الفئات التي تستهلك المشتقات النفطية بشكل مستمر مثل المزارعين وأصحاب الشركات والمؤسسات الكبيرة والمصانع مع الحرص بشكل كبير على التخفيف من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من المولدات في مختلف المدن بهدف المساهمة في إيجاد بيئة نظيفة وآمنة.

انعقاد ملتقى رئيس مجلس إدارة بنك التضامن بموظفي الإدارة العامة والفروع

انعقد يوم السبت الموافق 24 ديسمبر 2022، ملتقى رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الأستاذ شوقي أحمد هائل - Shawki Ahmed Hayel مع موظفي الإدارة العامة والفروع.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى الخطة الاستراتيجية للبنك والمتمثلة في التحول الرقمي للبنك في جميع الخدمات المقدمة لمواكبة التقنية والتحول الرقمي العالمي في ظل المتغيرات العالمية.

وأشاد بما يقدمه البنك من خدمات مصرفية رقمية وخدمات فتح الحسابات للمغتربين اليمنيين والحوالات السريعة، كما أشاد بموظفي البنك والكادر البشري ومستوى التدريب الذي يحصلون عليه، وقال إن الكادر البشري هو ما يفخر به البنك منذ تأسيسه، والذي تقع على عاتقه مهمة تقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة.

واستمع رئيس مجلس الإدارة إلى آراء ومقترحات وملاحظات الموظفين بشكلٍ عامٍ من جميع محافظات الجمهورية، وحث على العمل للرفع من مستوى تقديم الخدمات للعملاء بشكل عام، وخلال الملتقى تم استعراض الإنجازات التي حققها البنك خلال العام 2022.

الجدير بالذكر أن بنك التضامن من أوائل البنوك في تقديم الخدمات الإلكترونية، حيث قدم خدمة النقد الإلكتروني، خدمة "محفظتي" وحمل على عاتقه توعية العملاء والجمهور بشكلٍ عامٍ كجانبٍ من المسؤولية المجتمعية.

riello ups

natco
Information Technology

multipower

15-240 kW + redundancy
25-400 kW + redundancy
42-1008 kW + redundancy

The Multi-Power (MPW and MPX) is based on hot-swappable 15-25 and 42 kW modules, for maximum flexibility, minimum installation impact, with a 'buy-as-you-grow' approach, Awarded with the "Global Frost & Sullivan Award for New Product Innovation".
Multi-Power is designed to protect any critical IT and Data Center environment, whilst achieving maximum availability.

قوة موثوقة لعالم مستدام

www.riello-ups.com

Natco Information Technology Com. LTD

Head Office :Sana'a Hayel St. - Tel : (01)218123/2 - Fax:(01)218121- P.O.Box: 1187
E-mail: info_nit@natco.com.ye

Taiz	:Tel.: (04) 285095/9	Fax : (04)285097
Aden	:Tel.: (02) 243482	Fax : (02)222495
Hodaida	:Tel.: (03) 205857	Fax : (03) 211946
Mukala	:Tel.: (05) 304173	Fax : (05) 314973

IQC ISO9001:2015 IND/QMS/40C-C0608/0023

info_nit@natco.com.ye
www.natco.com.ye

شركة ناتكو لتقنية المعلومات المحدودة

المركز الرئيسي ،صنعاء، شارع هائل-ت:٢١٨١٢٣/٢١٨١٢٢(٠١)-فاكس:٢١٨١٢١(٠١)-ص.ب:١١٨٧
بريد إلكتروني: E-mail: info_nit@natco.com.ye

تعـــز - تلفون:٢٨٥٠٩٥/٩(٠٤) - فاكس:٢٨٥٠٩٧(٠٤)
عـــدن - تلفون:٢٤٣٤٨٢(٠٢) - فاكس:٢٢٢٤٩٥(٠٢)
الحديـدة - تلفون:٢٠٥٨٥٧(٠٣) - فاكس:٢١١٩٤٦(٠٣)
المكـــلا - تلفون:٣٠٤١٧٣(٠٥) - فاكس:٣١٤٩٧٣(٠٥)

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يكرم كوادره المتميزين من المدربين والمتدربين خلال العام الماضي

كرم مركز التدريب المصرفي بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير بصنعاء كوادره المتميزين من المدربين والمتدربين في البرامج التدريبية للعام 2022 بمناسبة مرور 60 عاماً على إصدار قرار إنشاء البنك .

وفي التكريم أكد رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير حسين فضل هرهرة حرص البنك على تدريب وتأهيل كوادره وتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم للارتقاء بمستوى الأداء بما يسهم في تحقيق الأهداف المطلوبة.

وأشار إلى اهمية التدريب في مواكبة الاتجاهات الإبداعية والمبتكرة فى العمل المصرفي وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد المحلي والدولي من خلال كوادر بشرية قوية معززة بخبرات مصرفية معاصرة.. لافتا بهذا الصدد إلى أن البنك نفذ برامج تدريبية نوعية ومتخصصة لجميع كوادره من خلال مركز التدريب المصرفي التابع للبنك والمعاهد الأخرى المتخصصة بالتدريب المصرفي.

ونوه أن التكريم للمتميزين في البرامج التدريبية يأتي تقديرا للدور الإيجابي والفعال لكل من شارك وساهم من الأكاديميين من المؤسسات والمعاهد المختلفة والمدربين من البنك والمبرزين من المتدربين.

وأشاد هرهرة بالجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبنك ومسئولو مركز التدريب المصرفي في اختيار البرامج التدريبية وتنفيذها وإنجاحها.. معبرا عن تقدير الإدارة العليا للبنك للتفاعل الجاد والمثمر من قبل الموظفين والمشاركين في البرامج التدريبية وكذا المدربين من كوادر البنك .

وفي حفل التكريم بحضور أعضاء مجلس إدارة البنك اليمني للانشاء والتعمير أشار مدير عام البنك مدين عبد الجليل مسعود إلى أن التدريب والتأهيل لكوادر البنك يهدف لرفدهم بالمهارات والمعارف التي تمكنهم من مواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية المتلاحقة التي يشهدها القطاع المصرفي .

ولفت إلى وجود اهتمام كبير من البنك اليمني بالتدريب المستمر للكوادر المصرفية لتطوير مهارات العاملين وتزويدها بمجموعة من البرامج التدريبية العامة والمتخصصة التي يقدمها مركز التدريب المصرفي التابع للبنك والمعاهد المصرفية بهدف الوصول للريادة المصرفية المنشودة في ظل معطيات وآليات سوق وابتكارات تكنولوجية يومية.

وثمن مسعود الدعم الكبير من الإدارة العليا للبنك بجوانب التدريب المصرفي لموظفي البنك.

فيما تطرقت مدير مركز التدريب المصرفي بالبنك اروى أحمد الأكوع إلى أنشطة وبرامج المركز التدريبية انطلاقا من الرؤية الاستراتيجية للبنك في جوانب ومجالات التدريب.

وأشارت إلى أن المركز نفذ خلال العام الحالي 14 برنامجاً تدريبياً استهدفت 376 موظفاً وموظفة من جميع فروع البنك اضافة إلى المشاركة في أكثر من 30 برنامجاً تدريبياً متخصصاً في معهد الدراسات المصرفية.

ولفتت إلى أن المركز نفذ دورات وورش عمل تدريبية لطلاب وطالبات الجامعات اليمنية في إطار المسئولية الاجتماعية من البنك لربط التعليم النظري بالتعليم العملي.

ونوهت بدعم قيادة البنك لمركز التدريب المصرفي والذي أسهم في تنفيذ مهام المركز بالشكل المطلوب.. مشيدة بجهود المدربين والمتدربين الذين كان لهم الدور الفاعل في إنجاح البرامج التدريبية .

تخلل حفل التكريم الذي حضره القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قايد ناجي ومدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي عرض ريبورتاج عن مركز التدريب المصرفي والبرامج التي نفذها خلال هذا العام.

وفي الختام تم تكريم المدربين والمتدربين المتميزين في برامج مركز التدريب المصرفي.

الدكتور/ مروان محمد خالد رئيساً لمجلس إدارة بنك اليمن والخليج

انتخب مجلس إدارة بنك اليمن والخليج الدكتور/مروان محمد خالد رئيسا لمجلس إدارة البنك.

ويعتبر الدكتور مروان خالد أحد رجال الأعمال المتميزين ويرأس مجلس إدارة عدد من الشركات كما سبق له العمل في الحقل المهني الإداري والتجاري كمديرا للعديد من الشركات التجارية، إضافة إلى تقلده عددا من المناصب في الجانب الرسمي، منها مستشارا لمحافظ محافظة إب لشؤون التخطيط والتعاون الدولي، وأستاذا مساعدا في كلية الإدارة - جامعة إب، ومديرا عاما للمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان.

يشار إلى أن الدكتور مروان محمد خالد حاصل على العديد من المؤهلات العلمية، منها شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال، وشهادة البكالوريوس في إدارة التسويق، وله مشاركات فاعلة ومتميزة في عدد من المؤتمرات العلمية.

والصياد مديراً عاماً

صدر قرار مجلس إدارة بنك اليمن والخليج بتعيين الأستاذ عبده أحمد الصياد مديرا عاما لبنك اليمن والخليج.

الأستاذ/ عبده الصياد حاصل على عدد من المؤهلات العلمية منها درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية- إدارة مالية، ودرجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد، إضافة إلى درجة دكتوراة (تحت المناقشة النهائية) في إدارة الأعمال.

ويمتلك الصياد خبرة عملية بنكية لأكثر من 25 عاما تشمل مجالات (التمويل والاستثمار- المالية- الخدمات المصرفية- التسويق- التخطيط الأستراتيجي).

الأستاذ/ الصياد باحث ومشارك في المؤتمرات الدولية والمحلية في مجال السياسات النقدية وحاصل أيضا على عدد من شهادات الاعتماد المهنيةالصادرة عن الاتحادات والمؤسسات الدولية، إضافة إلى عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات المالية والمنظمات.

رؤية جديدة لتنمية مستدامة..

بنك اليمن والخليج يطلق هويته الجديدة

أطلق بنك اليمن والخليج هويته الجديدة (YGB) تحت شعار (رؤية جديدة.. لتنمية مستدامة).

وصرح رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور/ مروان محمد خالد أن إطلاق هوية جديدة للبنك يأتي تجسيداً لرؤية البنك وإيذانا ببدء مرحلة جديدة في مسيرته لتحقيق مكانة متقدمة له في الساحة المصرفية والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد.

وأشار إلى أن عملية التطوير والتحديث وإعادة الهيكلة التي تمت في البنك شملت مجالات الموارد البشرية والمجال التكنولوجي والبنية التحتية للبنك والمجال الإداري والمؤسسي والمالي ورفع رأس مال البنك وإدخال مساهمين جدد إضافة إلى إدخال خدمات وتقنيات مصرفية جديدة.

ولفت رئيس مجلس إدارة البنك إلى أنه يجري العمل حاليا لفتح فروع جديدة.

مؤكدا الاستمرار في عملية التحديث والتطوير وبذل الجهود وتسخير الطاقات للتميز في تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء بما يلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

من جهته أوضح الأستاذ/ أمين أحمد قاسم عضو مجلس إدارة البنك أن رؤية البنك الجديدة

تحمل في مضامينها محددات ومعالم الطريق الواضح لتنفيذ الخطط والبرامج التي يسعى البنك إلى تنفيذها في إطار الحرص على تحقيق التميز والتوسع في تقديم الخدمات الحديثة والمتطورة الملبية لاحتياجات ومتطلبات العملاء.

بدوره أكد مدير عام البنك الأستاذ عبده أحمد الصياد أن توجهات البنك وخططه ستعمل على دعم وتنمية مشاريع العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية المتميزة بإشراف فريق عمل محترف وبنهج مؤسسي ومهني متكامل وبيئة عمل محفزة على التطوير والتميز.

الجدير بالذكر أن بنك اليمن والخليج (YGB) تأسس كشركة مساهمة يمنية بموجب قرار وزير التموين والتجارة رقم 241 بتاريخ 15 نوفمبر 2000 وتصريح البنك المركزي بتاريخ 21 مارس 2001 ويمارس البنك عمله المصرفي من خلال مركزه الرئيسي في صنعاء وشبكة فروعه ونقاط الخدمة المنتشرة في محافظات الجمهورية اليمنية.

برنامج جواهر التجاري يصنع الحلم ويحققه!!

يستمر برنامج جواهر التجاري، في توزيع جوائزه القيمة، وفي رسم الفرحة على وجوه المشتركين بتحقيق أحلامهم في الفوز بسيارات فيات تيبو الإيطالية الفاخرة 2022.

وخلال السحب السابع الذي جرى يوم الأحد الموافق 27 نوفمبر 2022، حالف الحظ المشترك في البرنامج من فرع الحديدة عادل محمد حسين الحطامي، بالفوز بسيارة فيات تيبو الإيطالية 2022 عن فئة الرجال.

وعن فئة حواء،حالف الحظ المشتركة سارة صالح محمد صالح المشتركة، من فرع الجامعة الجديدة، بالفوز بسيارة من نفس الفئة فيات تيبو.

وخلال السحب الثامن الذي جرى يوم الثلاثاء الموافق 6 ديسمبر2022 ارتسمت فرحة الفوز بسيارة فيات تيبو الإيطالية 2022 على وجه المشترك محمد عبدالوهاب العزي مهيوب من فرع الملكة أروى في عدن، كما ارتسمت فرحة الفوز بنفس السيارة على وجه المشتركة زينة محمد محمد باحشوان من الفرع الرئيسي في صنعاء.

وفي السحب التاسع، الذي جرى بتاريخ 12 ديسمبر، كان الفوز بسيارة فيات تيبو من نصيب المشترك في البرنامج أحمد شوقي أحمد الخياطي، من فرع الشيخ عثمان في عدن عن فئة الرجال، كما كان الفوز بنفس السيارة من نصيب المشتركة وديان منصور محسن سعيد، من فرع حدة، عن فئة حواء.

إسكندر الحكيمي

وفي السحب العاشر، الذي جرى بتاريخ 15 ديسمبر، فاز المشترك زكي عبدالله عبدالجبار العبسي من الفرع الرئيسي بصنعاء بسيارة فيات تيبو الإيطالية 2022، عن فئة الرجال، وبذات الماركة فازت المشتركة إلهام عبدالكريم عبدالله، من فرع الملكة أروى.

وفي السحب الحادي عشر، بتاريخ 20 ديسمبر، فاز المتسابق طاهر أحمد الرياشي من فرع شارع تعز بسيارة فيات تيبو، عن فئة الرجال، كما فازت المشتركة أثمار محمد سعيد محمد إبراهيم من فرع الملكة أروى بنفس الماركة عن فئة النساء.

كما وزع برنامج جواهر التجاري خلال السحوبات المذكورة جوائز نقدية للعديد من المشتركين ممن حالفهم الحظ.

وفي تصريح صحفي أوضح الأستاذ/ إسكندر الحكيمي، مدير التسويق أن برنامج جواهر التجاري المقدم من البنك التجاري اليمني، استطاع أن يرسم الابتسامة والفرحة على وجوه عملائه برغم الظروف القاسية التي تمر بها البلاد.

وأشار الحكيمي إلى أن البرنامج حقق أحلام من كانوا يحلمون بالسكن أو بامتلاك سيارة، وأن جوائز البرنامج أصبحت جزءًا من الإحساس بالمسؤولية المجتمعية، والوفاء بالعهد في تحقيق الأحلام لتصبح واقعاً ملموساً.

ولفت إلى أن البنك التجاري اليمني انفرد بتقديم خدمات بنكية نوعية للعملاء، كبرنامج "جواهر"، الذي يمثل أشهر برامج المسابقات البنكية على مستوى اليمن بشكل عام، من خلال جوائزه، بالإضافة إلى المميزات الأخرى.

وأكد الحكيمي أن فكرة برنامج جواهر قائمة على الاستمرارية، وأنه برنامج متكامل يهدف إلى إسعاد نسبة كبيرة من الناس.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج جواهر التجاري،تم تدشينه في العام 2007، وقد وزع 19 ما بين فلة الأحلام وشقة الأحلام، حتى يونيو 2022.

4.4 تريليون دولار حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي نهاية 2022

أعلن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح في بيان، أن "تقديرات الاتحاد تشير، إلى أن حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي سوف تصل إلى نحو 4400 مليار دولار في نهاية العام 2022، مسجلا بذلك نسبة نمو 8.5 في المائة عن نهاية العام 2021.

وقال: أما بالنسبة للمؤشرات الأساسية للقطاع، فتشير تقديرات اتحاد المصارف العربية، أن الودائع المجمعة قد تصل إلى قرابة 2850 مليار دولار، والقروض إلى نحو 2800 مليار دولار.

ولفت فتوح إلى أن موجودات أكبر أربعة قطاعات مصرفية عربية، وهي الإماراتي والسعودي والمصري والقطري على التوالي، قد تخطت عتبة نصف تريليون دولار، ومن المتوقع أن تقارب موجودات أكبر قطاعين مصرفيين عربيين عتبة التريليون دولار لكل منهما بنهاية العام 2022.

وبالإجمال، حققت معظم القطاعات المصرفية العربية نسب نمو وأداء جيدة خلال العام 2022، مستفيدة من الأوضاع الاقتصادية الجيدة السائدة في تلك الدول، ومن معدلات النمو العالية المدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز من جهة، ومن التحسن الملحوظ في القطاعات غير النفطية، كالسياحة والاستثمار، إضافة إلى التحويلات، من جهة أخرى.

سافر
وبالك مرتاح...

بطاقاتنا بميزات Contactless & 3D Secure

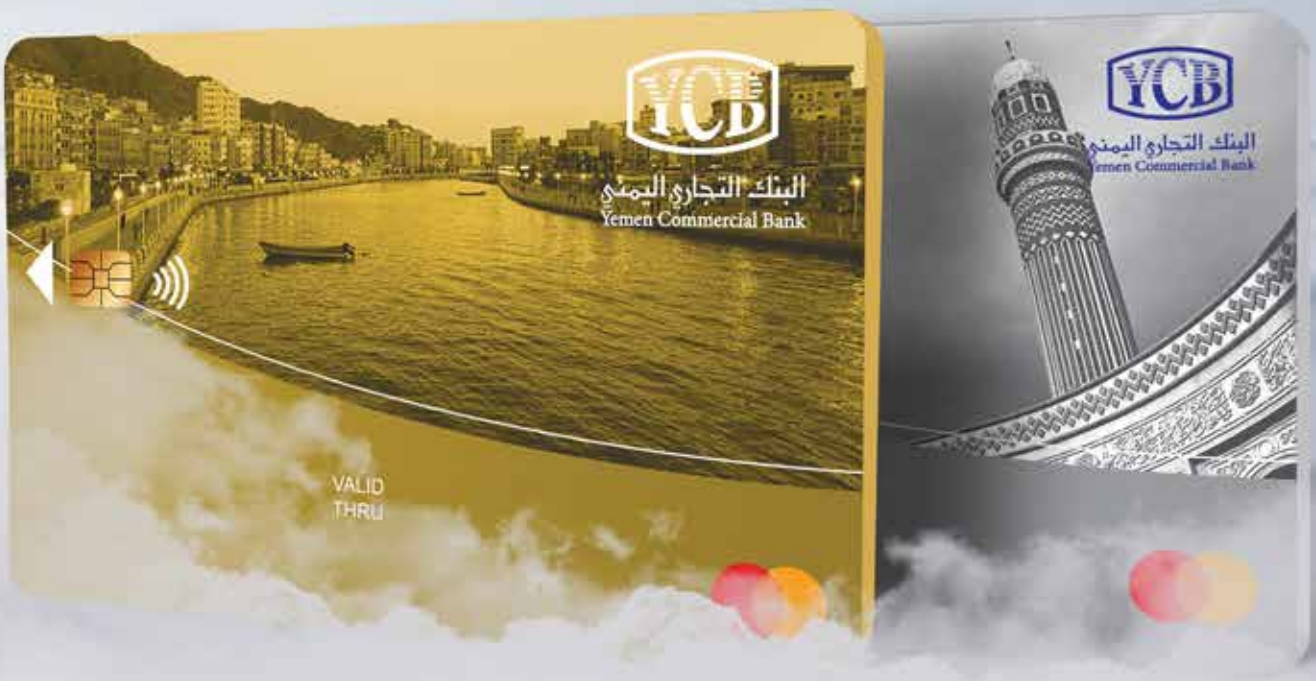

مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير يؤكد حرص البنك على تأهيل كوادره في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أكد مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير مدين عبد الجليل مسعود حرص البنك على تدريب وتأهيل كوادره في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإكسابهم مهارات التعامل مع هذه القضايا.

وأشار مسعود خلال افتتاح الدورة التدريبية التي نظمها البنك من الـ3-8 ديسمبر الماضي في الاتجاهات الحديثة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب أن البنك وفي إطار جهوده في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحد من تأثيرات هذه الظاهرة على البنوك والاقتصاد المحلي والدولي على حد سواء انشاء وحدة الامتثال التي تعمل على إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم المالية وبوجه خاص عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولفت إلى أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجرائم الخطيرة التي تؤثر على النظام المالي والمصرفي والاقتصادي في البلاد وتمتد آثارها إلى الجوانب المختلفة.

وتطرق إلى دور البنك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب من خلال تطوير منهج مستند على المخاطر لمراقبة العمليات المالية بما يتناسب مع نوع النشاط ونوع العمليات المصرفية ونوع العملاء وتطبيق حزمة من السياسات والإجراءات المستندة على القوانين والمعايير الدولية.

وحث مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير المشاركين على الاستفادة من الدورة وتطبيق ما سيتلقونه من معارف ومهارات في الواقع العملي باعتبار هذه الدورة من أهم الدورات على المستوى الوطني.

وتلقى المشاركون في الدورة التي قدمها رئيس وحدة الامتثال في البنك الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وليد المقرمي على مدى 6 أيام معارف ومهارات حول نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية نشأته والمنظمات الدولية والاقليمية والمعايير المعتمدة في هذا الجانب وكذا الإجراءات الوقائية للمؤسسات المالية وغير المالية والشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية لذلك وصلاحيات ومسؤوليات السلطات المختصة وتقارير مؤسسية أخرى والتعاون الدولي بهذا الشأن.

الغرفة التجارية وبنك الأمل يكرمان 15 مشروعاً ريادياً

اختتم الشركاء الغرفة التجارية والصناعية- أمانة العاصمة، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة)، مركز ريادة الأعمال و المنشآت الناشئة مسابقة الأمل (تشتي_بيس) بحفل توزيع الجوائز لـ 15 مشروعاً ريادياً.

وفي حفل التكريم الذي أقيم بمقر الغرفة أعلن **الأستاذ/ حسن محمد الكبوس**- رئيس مجلس إدارة الغرفة استعداد الغرفة لتبني وإطلاق استراتيجية وطنية لريادة الأعمال في اليمن تسهم في تطوير قطاع ريادة الأعمال بين الشباب على كافة المستويات.

وأشاد بالشراكة بين الغرفة وبنك الامل للتمويل الرامية لتحسين بيئة ريادة الأعمال بما يعزز الاقتصاد الوطني ويسهم في خلق فرص ونشاطات اقتصادية تدار من الشباب وتعكس ابداعهم وابتكارهم في النشاط الاقتصادي منوها إلى أن من خطط الغرفة أن تكون الريادة هي الملهمة للأعمال في حاضر وواقع القطاعات التجارية والصناعية والخدمية.

وفي الفعالية بحضور **الأستاذ/ محمد محمد شارب**- نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة **والدكتور/ محمد عبد الله الآنسي**- عضو مجلس الإدارة **والأستاذ/ توفيق الخامري**- مستشار الغرفة **والأستاذ/ عادل الخولاني**- القائم بأعمال المدير العام والأستاذ قيس عبد القوي الحكيم رئيس قطاع مواد البناء والسراميك بالغرفة أشار **الأستاذ/ سامح عبد المجيد الحكيمي**- مدير التمويل ببنك الأمل للتمويل الأصغر إلى أن المشاريع الفائزة تنقسم لفئتين الأولى الفائزين بمنح مالية وعددها خمسة مشاريع حصلت على جوائز مالية نقدية بقيمة إجمالية تبلغ 2 مليون ريال، إضافة لخدمات تطوير الأعمال فيما حصل الفائزون الآخرون وعددهم 10 مشاريع على تمويلات بقروض بيضاء تصل لمبلغ 500 ألف ريال لكل واحد منهم إضافة لخدمات تطوير الأعمال.

ونوه إلى أن تلك المشاريع والبرامج ستستمر ضمن خطط التمكين الاقتصادي للشباب التي يقوم بها البنك.

إلى ذلك أشار **الأستاذ/ قاسم كمال**- المدير التنفيذي لمؤسسة ريادة إلى أن التدخلات التي تقوم بها ريادة مبنية ومصممة ليستفيد منها الشباب ومنها هذه المسابقة الذي حظيت بشراكة مع مركز ريادة الأعمال في الغرفة والقطاع الخاص مما يؤكد تكامل الجهود بين القطاع التمويلي ممثلا ببنك الأمل والقطاع الخاص ممثلا بالغرفة ومنظمات المجتمع المدني ممثلا بمركز الريادة ومؤسسة ريادة.

من جانبه أكد **الأستاذ/ تميم السقاف**- مدير مركز ريادة الأعمال والمنشآت بالغرفة على دعم المركز للمشاريع الفائزة وتقديم برامج تطوير الأعمال لمساندتهم، وأشار إلى المساندة للرياديين والاستمرار في تقديم الخدمات لهم مجانا في المركز.

وفي الختام تم توزيع الجوائز وشهادات التكريم لـ15 رياديا فازوا بالمسابقة التي انطلقت نهاية العام الماضي ضمن أسبوع ريادة الأعمال 2022 بالشراكة بين مركز ريادة الأعمال الناشئة والريادية بالغرفة ومؤسسة ريادة التابعة لبنك الأمل.

BANKY *lite*

أخف بكثير

قم بتحميل تطبيق بنكي لايت

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

YKB

الرقم المجاني: TollFree: CDMA 8005959 | GSM 5959

YKBYEMEN | yk-bank.com

في ضوء عملية التحديث والتطوير وإعادة هيكلة بنك اليمن والخليج التي جرت مؤخرا والتي شملت مجالات كثيرة في البنك، أطلق بنك اليمن والخليج هويته الجديدة تحت شعار (رؤية جديدة لتنمية مستدامة). في هذا السياق أجرت مجلة (المصارف) حوارا صحفيا مع الدكتور/ مروان خالد- رئيس مجلس إدارة بنك اليمن والخليج، تحدث خلاله عن مضامين وأبعاد هذه الرؤية وغيرها من الأمور المتعلقة بأعمال وبرامج التطوير والتحديث وخطط البنك المستقبلية خلال المرحلة القادمة.. إلى التفاصيل..

الدكتور مروان خالد- رئيس مجلس إدارة بنك اليمن والخليج:

المحافظ الاستثمارية والخدمات الرقمية والتحول الشامل نحو الاقتصاد الحقيقي أبرز توجهات البنك

الدكتور مروان خالد- رئيس مجلس إدارة بنك اليمن والخليج

YGB
بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank

هوية جديدة

- أطلق بنك اليمن والخليج هويته الجديدة تحت شعار (رؤية جديدة لتنمية مستدامة) ما هي مضامين وأبعاد هذه الرؤية الجديدة؟.

-- المقصود من هذا الشعار هو الإعلان عن بدء مرحلة جديدة في مسيرة عمل البنك لتحقيق مكانة متقدمة له في الساحة المصرفية، كما أن إطلاق هذه الهوية الجديدة هو تجسيد لرؤية ورسالة البنك الهادفة إلى دعم وتنمية مشاريع العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم الحلول التمويلية والمصرفية لقطاع الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق لدراسات الجدوى الاقتصادية، سواء كانت هذه المشاريع ناشئة أوقائمة وتطمح للتوسع وتطوير أنشطتها الإنتاجية بحيث تستطيع هذه المشاريع الحفاظ على ديمومتها وخدمة نفسها من مردودها.. كل هذه الخدمات والتمويلات سيتم تقديمها من أجل تحقيق هدف الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد.

- في تصريحات حديثة لكم تحدثتم عن تحديثات جديدة في البنك شملت العديد من المجالات ما هي أبرز هذه التحديثات؟.

-- نعم هناك عملية تطوير وتحديث وإعادة هيكلة تمت في البنك وتم التركيز فيها على البناء المؤسسي والعمل على إيجاد بيئة عمل محفزة على الإبداع والتطوير وقد شملت عمليات التحديث والتغيير مجالات الموارد البشرية والمجال التكنولوجي والبنية التحتية للبنك والمجال الإداري والمؤسسي والمالي وإدخال مساهمين جدد ورفع رأس

> **- هوية التنمية المستدامة هي التجسيد لرؤية البنك الهادفة إلى دعم وتنمية مشاريع العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية**

مال البنك، كما شملت هذه التحديثات أيضا إدخال خدمات إلكترونية وتقنيات مصرفية جديدة سيتم إطلاقها خلال الستة أشهر القادمة، سنقدم من خلالها خدمات مصرفية ومالية بتقنية حديثة منها خدمة الموبايل بانكينج والمحفظة الرقمية الإلكترونية وخدمات البطائق الإلكترونية التي تدعم التجارة الإلكترونية، ولدينا أيضا العديد من المفاجآت خلال الفترة القادمة وسنعلن عن كل خدمة في حينها.

خبرة مصرفية

- هل شهد البنك دخول دماء جديدة وذات خبرة مصرفية خاصة مع المتغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي؟.

-- طبعاً الكوادر التي تم استقطابها تتمتع بخبرة مصرفية رائعة ولها تجارب في مجال التمويل والاستثمار، كما تم استقطاب كوادر متخصصة ومتمرسة في الخدمات التكنولوجية الحديثة، وذلك سيساعد البنك في الدخول بقوة في قطاع الخدمات الإلكترونية الحديثة التي تشهد تنافسا كبيرا داخل القطاع المصرفي لاستقطاب العملاء.

أولوية قصوى

- ماذا عن بنية البنك التحتية، وهل ترون أنها كافية لتحقيق الآمال والطموحات المستقبلية ؟.

-- للبنك بنيته التحتية اللازمة لممارسة عمله المصرفي بالشكل المطلوب، ولا شك أن خطط البنك أعطت أولوية قصوى للاستمرار

البناء المؤسسي وإيجاد بيئة عمل محفزة على الإبداع والتطوير من أبرز عمليات التحديث في البنك

في تطوير وتحديث البنية التحتية للبنك بما فيها شراء نظام بنكي جديد يواكب العصر الذي نعيشه ويعزز قدرة البنك التنافسية وسيتم تشغيله خلال الأسابيع القادمة بما من شأنه تحقيق هدف توسيع قاعدة العملاء والانتشار أكثر من خلال شبكة الفروع والمكاتب ونقاط الخدمة التابعة للبنك والتي نسعى إلى توسيعها وتطويرها مستقبلا.

خدمات متميزة

- ماذا عن الخدمات التنافسية التي ستقدمونها للعملاء.. والتي تحدثتم عنها مؤخرا.. ما نوع هذه الخدمات؟.

-- الخدمات التنافسية كثيرة ومتنوعة وستشمل الخدمات الإلكترونية التي سنعمل على إطلاقها خلال المرحلة القادمة كما أشرت سابقاً، ومنها خدمة الموبايل بانكنج، وهي خدمة حديثة ومتميزة من شأنها أن تسهل للعملاء إدارة حساباتهم وتسديد فواتيرهم وعملية التسوق، إضافة إلى خدمات ومنتجات تنافسية سيتم الإعلان عنها فور تجهيزها.

دعم الاقتصاد

- في تصريحكم لوسائل الإعلام مؤخرا، قلتم أن البنك سيعمل في الاقتصاد الحقيقي.. ماذا تقصدون بذلك، وما هو نوع الدعم الذي ستقدمونه لدعم الاقتصاد الحقيقي؟.

-- ما من شك في أن القطاع المصرفي اليمني هو أحد أهم أركان بناء الاقتصاد الوطني..

وبالنظر إلى طبيعة الواقع الاقتصادي الحالي الذي يعيشه البلد بكل ما فيه من صعوبات وتحديات وإشكاليات، فقد حرصت رؤية وهوية بنك اليمن والخليج الجديدة على إدماج أهداف التنمية المستدامة في أعمال وأنشطة وبرامج البنك القادمة والإسهام في دعم وبناء الاقتصاد الحقيقي باعتبار البنك أحد مؤسسات القطاع المصرفي اليمني، ودعائم الاقتصاد الوطني، وسيتم الاهتمام الكبير والتحرك الجاد نحو الخدمات المصرفية والتمويلية الخضراء وتقديم مجموعة من المنتجات كالبطائق الائتمانية والخدمات الرقمية من خلال التكنولوجيا المالية، والإسهام في تحقيق الشمول المالي، وكذا تكوين المحافظ الاستثمارية في مجالات الطاقة المتجددة والمجالات الصناعية والتعليمية والدوائية والاتصالات والإعمار ومشاريع التطوير العقاري والمدن الحضرية ومشاريع القطاع السمكي ومشاريع القطاع الزراعي وغيرها من المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما نطمح في خططنا الاستراتيجية أن يكون لنا دور فاعل في إنشاء الصناديق الاستثمارية، التي تهدف إلى تجميع الموارد المالية واستثمارها في شركات أو مؤسسات قائمة أو إنشاء شركات جديدة ومن هذه الصناديق على سبيل المثال لا الحصر. (الصندوق السمكي، الصندوق الزراعي، صندوق التعدين، صندوق الإسكان، الصندوق التجاري، صندوق النقل، الصندوق التكنولوجي وغيرها من الصناديق التي تتخذ أشكالا مختلفة ومتنوعة والتي ستسهم في تحقيق نقلة نوعية للنهوض الاقتصادي ببلدنا الحبيب.

أكد الأستاذ/ قصي المحطوري- مساعد المدير العام لقطاع الحوالات النقدية والنقد الإلكتروني- بنك اليمن والكويت أن التعامل بالكاش مازال هو المسيطر على مشهد نظام المدفوعات بشكل عام في البلد وقال أن تبني الخدمات المالية الرقمية ضعيف ويواجه الكثير من الصعوبات وأوضح بأن التعامل بالنقد الإلكتروني أصبح ضرورة ماسة وليس مجرد رفاهية.. مزيد من التفاصيل...

حوار : فؤاد أحمد يحيى

مساعد المدير العام لقطاع الحوالات النقدية والنقد الإلكتروني- بنك اليمن والكويت لـ(المصارف):

ما زال التعامل بالكاش هو المسيطر على مشهد المدفوعات بشكل عام

في البداية حدثونا عن أهم الخدمات المالية الإليكترونية التي يقدمها بنك اليمن والكويت؟..

عندما نتحدث عن خدمات مالية إلكترونية فإن خدمة حسابات العملاء بأنواعها (حساب جاري - ودائع - توفير) هي في الواقع أولى الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها البنوك ومنها بنك اليمن والكويت - وهوما نقصد به الاحتفاظ بأموال العملاء على شكل رقمي - وذكرتها خصوصاً لأننا في البنوك، وبسبب الوضع الراهن وظروف الحرب والحصار، نحارب من أجل إعادة ثقة العملاء في القطاع المالي والمصرفي ونعاني من أجل إعادة خدمة حسابات العملاء إلى الواجهة.

بنك اليمن والكويت أيضاً يقدم لعملائه أصحاب الحسابات خدمة الصراف الآلي وحققنا فيها نمواً جيداً وناضلنا من أجل توفير السيولة لتلبية سحبيات العملاء اليومية، كما أننا وفرنا هذه الخدمة لعملائنا وعملاء المحافظ الإلكترونية الأخرى بطريقة ال Card Less أو السحب بدون بطاقة، ووفرنا لعملائنا أيضاً تطبيق بنكي بنسخته الكاملة وتطبيق بنكي لايت النسخة المصغرة ليتمكن عملاؤنا من إدارة حساباتهم بسهولة ويسرعبرالهاتف المحمول بحيث يتمكن العميل من إجراء الكثير من المعاملات وخدمات المدفوعات والتحويل الداخلي وسداد الفواتير وإصدار أو تعبئة بطاقات الانترنت الافتراضية الخاصة به واستلام حوالاته إلى حسابه البنكي وغيرها من الخدمات.

كما قام البنك وبالشراكة مع شركة كواليتي كونكت بتقديم خدمة المحفظة الالكترونية (فلوسك) والتي تحتوي على العديد من خدمات المدفوعات وسداد الفواتير والتحويل والمشتريات، وأيضاً قدمنا خدمات بطائق الائتمان من فيزا كارد ومن ماستر كارد وبطاقات الشراء عبر الإنترنت والبطائق الافتراضية المدفوعة مقدماً والقابلة لإعادة تعبئة الرصيد، وهي متاحة لعملائنا أصحاب الحسابات أو العميل العابر.

يقدم البنك أيضاً العديد من خدمات الحوالات الداخلية والخارجية عبر شبكة الحوالات الخاصة بالبنك YeahMoney والتي نعتبرها خدمة تحويل أموال سريعة وآمنة ومستقرة وبعملات مختلفة (الريال اليمني- الريال السعودي=- الدولار الأمريكي)، تستهدف المواطن اليمني في الداخل والمغتربين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص.

هذا بالإضافة إلى خدمات الحوالات الدولية Western Union وفي بنك اليمن والكويت الإسلامي نقدم خدمة Money Gram، يقدم

الأستاذ / قصي المحطوري

البنك أيضاً خدمة E-Loan أو القرض الإلكتروني والذي يستهدف شريحة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذين يعملون في مجال خدمات سداد فواتير الخدمات، وهو قرض بدون فائدة، وهناك العديد من الخدمات الرقمية قيد التطوير سنفصح عنها في حينه.

هل تعتقد أن البنك نجح في الوصول إلى شريحة كبيرة لمستخدمي الخدمات المالية الاليكترونية؟.. وهل بالإمكان أن تعطونا إحصائية بعدد المستخدمين؟..

لا نستطيع أن نقول أن لدينا شريحة كبيرة، فقطاع البنوك كما أخبرتكم يحارب من أجل استعادة الثقة وفي ظل ظروف الحرب والحصار والوضع الاقتصادي الصعب نستطيع أن نقول إننا قطعنا شوطاً لا بأس به ولدينا شريحة لا بأس بها من العملاء الأفراد والشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما أن الخدمات المالية الرقمية في البلد ما زالت في بداياتها ونسبة تبني الجمهور لها واستخدامه لها ما زالت ضعيفة كما أن هذه الخدمات لا تقدم الكثير من حالات الاستخدام التي قد تشجع الكثير على استخدامها .

هل تعتقد أن التعامل بالنقد الإليكتروني ساهم في الحد من استخدام الكاش؟.. خاصة في ظل شحة السيولة التي تعانيها البنوك؟..

ما زال التعامل بالكاش هو المسيطر على مشهد المدفوعات بشكل عام في البلد سواء المدفوعات التجارية ذات القيمة العالية أو مدفوعات التجزئة وإن كانت الشيكات التي تتم معالجتها يدويًا وأوامر الدفع اليدوية هي الوسيلة الأساسية للدفعات عالية القيمة .. ما زال تبني الخدمات المالية الرقمية ضعيفاً ويواجه الكثير من الصعوبات.

ظهرت مؤخرا الكثير من شركات الخدمات المالية والتي تقدم عبرها خدمات التحويلات وكذا سداد الخدمات والتسوق؟.. ماهي الضوابط والضمانات من وجهة نظرك التي تحكم هذه الشركات ومدى التزامها بقوانين غسل الأموال وحفظ أموال المودعين؟..

المنشور الأخير الصادر من البنك المركزي والذي ينظم أعمال المحافظ الإلكترونية يلزمها بالعديد من الضوابط والسياسات والإجراءات ومنها قوانين غسل الأموال. كما أن المنشور يعتبر البنوك المرخصة لهذه المحافظ أو بنوك التسوية هي المسؤولة عن حفظ أموال المودعين.

لكن ما هي إجراءات البنك المركزي الرقابية وما مدى نجاعتها....!!؟..

ما زال هناك قصور في جميع الجوانب التنظيمية والتشريعية والرقابية وضعف نظام المدفوعات الوطني ولهذا أصبح من الضروري العمل على تطوير:

- النظام المصرفي الأساسي للبنك المركزي.
- نظام معلومات ائتماني مناسب.
- نظام مدفوعات وطني حديث.

هذه هي الركائز الهامة للبنية التحتية المالية للبلاد. بحيث يحسن النظام المصرفي الأساسي من قدرات البنك المركزي على أداء وظائفه الأساسية ويعزز بشكل كبير الدور الرقابي للبنك على القطاع المصرفي وعلى مشهد المدفوعات. ولكي يعمل النظام المصرفي الأساسي بشكل صحيح، يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من إطار إشرافي وحوكمة متطور للغاية.

قدمتم في المؤتمر الوطني الأول للتكنولوجيا المالية والذي عقد مؤخرا في العاصمة صنعاء ورقة عمل بعنوان بناء وتطوير نظام المدفوعات الوطني، تطرقت من خلالها إلى ضرورة تحديث نظام المدفوعات. كيف يمكن ذلك من وجهة نظرك؟..

في عملية بناء وتطوير نظام المدفوعات الوطني لا توجد وصفة محددة يمكن استخدامها، ولكن يمكننا البدء بالإجابة على الأسئلة التالية:

من يجب أن يشارك ويبادر بالعملية؟..

ما هي الأولويات التي يجب الاستثمار فيها؟..

التعامل بالنقد الإلكتروني أصبح ضرورة ماسة وليس مجرد رفاهية

ما هي البنى التحتية المطلوبة والترتيبات المؤسسية الداعمة لها؟..

ويمكن القول إن عملية بناء وتطويرهذا النظام معقدة ويجب أن تبنى في الأساس استناداً على الاحتياجات، وليس على التكنولوجيا، حيث تعتمد على:

- التطوير الموازي للنظام المصرفي.
- الترتيبات المؤسسية لخدمات المدفوعات.
- البنى التحتية للمدفوعات.

وبالتالي يجب أن تكون جهدًا تعاونيًا بين القطاع المصرفي والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، أما المساهم الأساسي لنظام المدفوعات فهو البنك المركزي اليمني، والذي يجب أن يقوم بمجموعة من الأدوار الأساسية:

- إنشاء وتطوير النظام.
- الاشراف على الترتيبات الأساسية.

تشغيل النظام وإدارة خدماته ومستخدميه.

قبل كل شيء على البنك المركزي تحديد أهدافه وسياساته في هذه العملية بوضوح, وعليه أن يلعب دوراً تنموياً ومحفزاً فعالاً, ليتم العمل على بناء وتطوير النظام بفعالية من قبل جميع الجهات ذات الصلة، كما من المهم أن يوفر بيئة عمل تتماشى مع تلك الأهداف والسياسات بشكل إيجابي.

هل البيئة اليمنية صالحة للتعامل بالنقد الإلكتروني؟.. وماهي مقومات النجاح لذلك؟..

نحن من يجب أن نبني ونهيئ البيئة، وأعتقد أننا في «مجتمع ما بعد الصراع» علينا أن نتطلع إلى القيام بعملية بناء شامل لبيئة اقتصادية حديثة ومتطورة تواكب المتغيرات والتطورات في العالم. نحن بحاجة ماسة للتعامل بالنقد الإلكتروني وأصبح لدينا ضرورة ماسة وليس مجرد رفاهية...

والنجاح في هذا الجانب ليس مرتبطاً بنجاح جهة أو مؤسسة واحدة أو قطاع بعينه. هو منظومة بيئية متكاملة Ecosystem ضمن إطار الدولة، وعند الحديث عن مقومات النجاح فسنرى أنها تتمثل في ثلاثة محاور مهمة ذكرتها في ورقة العمل المقدمة في المؤتمر الوطني الأول للتكنولوجيا المالية:

قدرة الحكومة وكفاءة القطاع العام

بالنظر إلى الوضع الحالي، وتحليلاً للحقائق التي لدينا على الأرض والمتطلبات التي يجب أن نعمل على الحصول عليها أو بنائها، وتطلعاً للتحضير للمرحلة التالية من بناء الدولة والتعافي، يمكننا الخروج بما يلي:

ما زلنا نعاني من قصور شديد في فهم المفاهيم الأساسية للرقمنة وتطبيقاتها وأهميتها للدولة، حتى لو كانت لدينا نوايا حسنة للتطوير والتحديث، الأمر الذي يتطلب بناء كل شيء من الصفر والتركيز على:

- بناء بنية تحتية قوية تشمل المدفوعات الوطنية ورؤى واستراتيجيات الشمول المالي، وتطوير البنية التحتية للاتصالات، وتحسين خدماتها.
- الحصول على دعم محلي وإقليمي ودولي لإعادة بناء وتنظيم القطاع المالي والمصرفي.

دراسة تجارب الدول الأخرى واستيعابها ومواءمتها مع التجربة اليمنية المراد بناؤها.

إدراج هذه العملية ضمن برامج التعافي وبرامج إعادة الإعمار في اليمن.

- الحصول على الخبرات والمهارات اللازمة لتنفيذ هذه التجربة.
- التخلص من كافة المعوقات التي قد تقف أمام البناء والتنفيذ (فساد - محسوبية - تضارب مصالح).
- العمل على بناء البيئة السوقية المناسبة للاعبين.
- ما زلنا بحاجة إلى تبني الرقمنة ومتابعتها قبل التفكير في البدء بتنفيذ أي أجندة لتطوير نظام المدفوعات الوطني لدينا وتقديم خدمات مدفوعات رقمية للجمهور.

تحتاج العملية إلى رؤية مشتركة بين جميع الجهات المعنية ومؤسسات القطاع الخاص (البنك المركزي اليمني - مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني - مؤسسة الاتصالات وتقنية المعلومات - المركز الوطني للمعلومات... ومكونات القطاع المالي والمصرفي واللاعبين في السوق).

• رغبة مزودي الخدمات المالية الحاليين في المشاركة، بما في ذلك حوافز القطاع الخاص في ظل الظروف السيئة بذل القطاع الخاص جهوداً جبارة للتغلب على الصعوبات المالية والاقتصادية التي سببتها الحرب وانهيار القطاع المالي والمصرفي، وقام بعدة محاولات بسيطة لتقديم حلول رقمية، حتى لو اعتبرت تلك الحلول بسيطة وعملية فهي لا تحظى بشعبية كبيرة.

أظهرت الحرية التي وجدها القطاع الخاص في تقديم هذه الحلول نوايا اللاعبين للسيطرة والاحتكار، ولا أعرف مدى قبولهم للمشاركة والتعاون في نظام موحد مع واجهات قابلة للتشغيل البيني وتشرف عليها السلطات في المستقبل وتراقبها.

يعتمد ذلك على الشكل الذي سيبدو عليه البلد مستقبلاً.

التأثير على الابتكار ومقدمي الخدمات المالية الجدد، والاستجابة المحتملة للعرض.

أعتقد أنه إذا تم بناء بنية تحتية مناسبة وقوية، وتم التحكم في العملية من جميع الجوانب القانونية والرقابية والتنظيمية والتقنية وتم توفير البيئة التشغيلية المناسبة، فسنشهد تفاعلاً كبيرًا من العديد من مقدمي الخدمات وظهور ابتكارات جديدة لمقدمي الخدمات في مرحلة ما بعد الحرب، التي ستبدأ بعملية إعادة الإعمار، والتي ستخلق أنشطة اقتصادية كبيرة وفرصًا كبيرة وأسواقًا محتملة.

وهل هناك من يحاول احتكار أو سرقة صناعة الفنتك في اليمن بطريقة أو بأخرى على غرار ما قامت به علي بابا في الصين؟.. وأين دور الجهات المعنية؟..

أي وضع غير مرتب يدعو إلى الاحتكار والاستغلال، عدم وجود بيئة مناسبة لجميع اللاعبين الحاليين تسمح بدخول لاعبين جدد، عدم وجود اللوائح والقوانين والسياسات التي تنظم جميع المدفوعات والتسويات مثل قانون أنظمة المدفوعات والتسويات واللوائح والأنظمة التابعة له وقوانين التجارة الإلكترونية وحماية المنافسة ومنع الاحتكار ومشاركة البيانات..عدم وجود رؤية مشتركة بين جميع الجهات المعنية ومؤسسات القطاع الخاص.

نحن نتحدث عن بناء منظومة متكاملة لا مجال فيها إلا للتنسيق والتعاون.... لا يصح أن نتنافس على من يحتكر بناء النظام... يجب أن نتنافس في خلق ابتكارات جديدة... فرص عمل جديدة .... حالات استخدام جديدة.... تقديم تجربة أفضل للعميل...

هل تعتقد أنه بات من الضروري رفع نسبة النمو والمعرفة لدى المواطنين عن طريق تنفيذ حملات وطنية توعوية للمواطنين حول خدمات الدفع الإلكترونية؟.. وكيف ترى الفائدة المرجوة منها؟..

رفع مستوى ثقافة الاستخدام لا يجب أن يكون منفصلاً عن عملية البناء وهو من ضمن عوامل النجاح وله وقته الصحيح... لا يصح أن نرفع مستوى ثقافة الاستخدام ونحن ما زلنا نقدم تجارب سيئة وناقصة... وأعتقد اننا أولا يجب أن نرفع مستوى رؤيتنا أولاً ونصل إلى القناعة أننا يجب أن نبني البنية التحتية أولاً بجميع جوانبها الفنية والتشغيلية والتشريعية والقانونية والتنظيمية.

كلمة أخيرة

أود أن أقول إننا يجب أن نبدأ في بناء استراتيجيتنا للمدفوعات الوطنية والتي يجب أن ترتكز على:

• رؤية السلطات الشاملة للاحتياجات الخاصة بالدولة وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والمحيطة.

• مجموعة واسعة النطاق من البحوث والدراسات والدروس المستفادة من استراتيجيات وأنظمة المدفوعات المطبقة في المنطقة العالم.

• مراعاة صفات وخصائص البلد والمجتمع السياسية والاجتماعية والجغرافية والديموغرافية التي قد لا تشبه خصائص أي بلدان أو مجتمعات أخرى يتم دراسة تجاربها أو استقطاب خبراتها.

• المشاركة مع عدد من أصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص واللاعبين الرئيسيين في هذا المجال.

• توضيح نوايا الأطراف المشاركة وإزالة العوائق (فساد- مصالح خاصة - تضارب مصالح) التي تحول دون بناء نظام مدفوعات وطني حديث وشامل.

• تحديد الأطراف ذات الاهتمامات المتوافقة مع الاستراتيجية ودفعها للمشاركة.

• تحديد عوامل التمكين والتأكد من توافرها (العوامل التقنية - العوامل التشغيلية- العوامل التنظيمية...).

• تفاني وإخلاص ووطنية المشاركين في إعداد الرؤية والاستراتيجية.

استقطاب الخبرات الوطنية التي لها باع في مجال المدفوعات.

• الاستمرار في التعلم والرغبة في التطور المستمر والتعرف على أفضل الممارسات والرؤى حول العالم.

تسوّق أونلاين و اشتري ماتريد

مع بطاقة الويب سيرفر

البطاقة المفضلة للدفع الإلكتروني

Shamil Bank
مصرف اليمن البحرين الشامل

الرقم المجاني
8000830

www.sbyb.net

ملف خاص

شارك فيها رجال أعمال وخبراء اقتصاد وقانونيون ومصرفيون..

حلقة نقاشية بالعاصمة صنعاء حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية

في إطار سعي وزارة العدل بالتعاون مع الشركاء والجهات ذات العلاقة إلى إعداد المشاريع والقوانين اللازمة التي تتوافق مع قيم ومحددات شريعتنا الغراء، وبما يخدم جوانب الإدارة المصرفية والمعاملات المالية السليمة، وغيرها مما يرتبط بالقطاع المصرفي والمالي..

نظمت وزارة العدل بالتعاون مع الغرفة التجارية بأمانة العاصمة حلقة نقاشية حول «مشروع قانون منع المعاملات الربوية».. ونظراً لأهمية الحلقة التي حضرها وشارك فيها عدد من قيادات الدولة وأصحاب الفضيلة العلماء وخبراء الاقتصاد، وكذا أهمية ما تضمنته أوراق العمل التي قدمها عدد من المتخصصين في مجالات الإدارة المصرفية والتجارة والاقتصاد والتشريع والقانون من معارف ومعلومات وملاحظات ومقترحات وتوصيات حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية، يأتي هذا الملف الخاص من مجلة (المصارف)..

إلى التفاصيل:

في افتتاح فعاليات الحلقة النقاشية..

النعيمي: يجب الاستفادة من تجارب البلدان العربية والإسلامية للخروج بمشروع قانون يلبي الحاجة ويعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني

خلال يومي الـ (4 و5) ديسمبر 2022 انعقدت فعاليات الحلقة النقاشية التي نظمتها وزارة العدل والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية.

وخلال الافتتاح أكد عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمي أهمية الحلقة النقاشية للخروج برؤى وتصورات علمية واقتصادية لمشروع قانون المعاملات الربوية انطلاقا من تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف.

وحث على الاستفادة من تجارب البلدان العربية والإسلامية واستحضارها في هذا الجانب وتحديد الإجراءات والبدائل التي سيتم اتخاذها للخروج بمشروع قانون يلبي الحاجة ويعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن مشاركة أصحاب الفضيلة العلماء وخبراء الاقتصاد من شأنه الخروج بتوصيات ونتائج إيجابية وإثراء مشروع القانون بما ينسجم مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

من جهته أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي أحمد يحيى المتوكل أهمية العمل والسير في عملية بناء البلد بما في ذلك إصلاح القوانين وفي مقدمتها مشروع قانون منع المعاملات الربوية.

وقال « إن الدستور اليمني نص على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات والشريعة تحرم الربا وكذا القانون المدني الذي اعتنى بتقنينه لجنة علمائية وهذا القانون نص على عدم صحة التعامل بالربويات».

وشدد على التفاعل مع موضوعات الحلقة النقاشية وأهمية توخي الحذر من الوقوع في أي محظور يتنافى مع منهج القرآن الكريم وسنة الرسول .. مثمنا جهود المشاركين في إبداء الآراء وإثراء مشروع القانون .

> **وزير العدل: مهمة بناء الدولة تقتضي إجراء تقييم حقيقي ودقيق للواقع في مختلف الجوانب والمجالات بما في ذلك القوانين واللوائح النافذة**

بدوره أكد مفتي الديار اليمنية العلامة شمس الدين شرف الدين على ضرورة اتخاذ قرارت مسؤولة فيما يخص التعاملات المصرفية والبنكية والابتعاد عن الربا، وحث على أهمية التعامل الاقتصادي بحسب الشريعة الإسلامية السمحاء والانتقال إلى العمل بالصيرفة الإسلامية وتجنب التعاملات الربوية بكافة أشكالها.

وفي الافتتاح الذي حضره نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والتنمية الدكتور حسين مقبولي ووزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي أبو حليقة .

أوضح وزير العدل القاضي نبيل العزاني أن مهمة بناء الدولة تقتضي إجراء تقييم حقيقي ودقيق للواقع في مختلف الجوانب والمجالات بما في ذلك القوانين واللوائح النافذة.

ولفت إلى أنه سبق للحكومة الاطلاع على مشروع قانون منع المعاملات الربوية المعد من قبل وزارة الشؤون القانونية وإحالته إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره.. مبينا أن وزارة العدل رأت ضرورة تنظيم هذه الفعالية لمناقشة مشروع القانون بمشاركة كبيرة من قيادات ومسؤولي الدولة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وكبار العلماء بحضور القطاع الخاص المصرفي والتجاري للخروج برؤية موحدة حيال مشروع القانون.. داعيا الجميع إلى المشاركة بمسؤولية انطلاقا من الأمانة التي يتحملها المشاركون تجاه ديننا ووطننا وشعبنا باستحضار كافة الخبرات والتجارب التراكمية ووضعها على طاولة النقاش برؤية مشتركة وواضحة.

بدوره تطرق وزير الشؤون القانونية الدكتور/ إسماعيل المحاقري إلى مراحل إعداد مشروع قانون منع المعاملات الربوية والجهود التي بذلت في هذا الجانب، وأشار إلى أن مشروع القانون ينطلق من ثوابت ونصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والدستور والقانون المدني ومن خلال آراء العلماء وتجارب عدد من الدول الإسلامية، وعبر عن أمله في خروج الحلقة النقاشية بتوصيات ونتائج إيجابية لإثراء مشروع القانون.

وفي الحلقة النقاشية التى حضرها الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى سعد هادي ونائب وزير العدل الدكتور اسماعيل عبد الرحمن الوزير أوضح رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس أن القطاع الخاص يؤكد على أهمية الارتقاء بالمنظومة القانونية للتعاملات الإسلامية ويحث عليها ويشجعها.. لافتا إلى أهمية الاستفادة ممن سبقنا من الدول الإسلامية في هذا الجانب وفقا لواقعنا واحتياجاتنا.. مؤكدا أهمية الخروج برؤية سديدة تسهم في تعزيز واقعنا الاقتصادي وتشجع بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال للنشاط الاستثماري.

وقال: «إننا نفخر بأن القوانين اليمنية ومصادر التشريع كلها التزمت نصا وروحا بمنع التعاملات الربوية ولهذا فالقوانين المالية والاقتصادية كلها لم تخالف هذا المبدأ، كما أن هناك رقابة من الناس على التعاملات ومن قناعة أنفسهم يرفضونها».

أوراق العمل المقدمة إلى الحلقة النقاشية

خلال الحلقة النقاشية التي انعقدت على مدى يومي (4، 5) ديسمبر 2022 قدم نخبة من ذوي الاختصاصات المختلفة الشرعية والقانونية والمالية والمصرفية عددا من أوراق العمل التي تتضمن دراسة نصوص مشروع قانون منع المعاملات الربوية والأبعاد التشريعية والقانونية، وكذا دراسة ومناقشة التجارب العربية والإسلامية فيما يخص منع المعاملات الربوية والاستفادة منها ومناقشة الآثار المترتبة على القطاع المصرفي من كافة الجوانب وأفضل النماذج والسبل المقترحة للوصول إلى رؤية عملية قابلة للتنفيذ وفقا للشريعة الإسلامية الغراء ومتطلبات المعاملات المالية والمصرفية داخليا وخارجيا.. فيما يلي خلاصة مختصرة لأبرز ما تضمنته أوراق العمل التي تم مناقشتها خلال الحلقة..

الربا بين هدي القرآن وفلسفة القانون

تحت عنوان «الربا بين هدي القرآن وفلسفة القانون» قراءة مقارنة في مشروع قانون منع المعاملات الربوية، جاءت ورقة العمل الأولى التي قدمها القاضي عبدالعزيز البغدادي وهي عبارة عن دراسة بحثية مقسمة إلى ثلاثة محاور :

- المفهوم العام للربا بين الشريعة الإسلامية والقانون.
- فوائد عمل البنوك ودورها في تحريك عجلة اقتصاد الدولة الحديثة وتنشيط الاستثمار والتنمية.
- قراءة مقارنة في مشروع قانون المعاملات الربوية على ضوء الدستور والقوانين النافذة ذات العلاقة وروح الشريعة الإسلامية.

وطرح القاضي البغدادي في ورقة عمله عددا من الملاحظات ومن تلك الملاحظات تعارض القانون مع بعض مواد القانون المدني وكذا بعض مواد الدستور.

وأوضح البغدادي أن جميع مواد المشروع نظمها القانون المدني بصورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً وبدون خلط بين البيع الحلال والربا المحرم ولذلك فإن إصدار مشروع القانون إنما يخلق مشكلات نحن في غنى عنها وخاصة في ظل الظروف التي يعيشها والمعاناة التي يعاني منها المواطن.. وقدم القاضي البغدادي في ختام دراسته عددا من التوصيات أبرزها ما يلي:

- إعادة النظر في مشروع القانون والتوقف عن إصداره لما سيترتب على ذلك من أضرار على الدولة والمجتمع.
- العمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون لمنع ارتكاب أي محرمات لأن كل القوانين اليمنية صدرت بناءً على تطبيق روح الشريعة الإسلامية.
- العمل بالقانون المدني رقم (14) لسنة 2002 الذي تناول موضوع الربا بالتفصيل وأنواعه وبين المحرم منها والبيع الحلال.
- الاهتمام بالبنوك والحد من الانتشار العشوائي لمحلات الصرافة وإخضاعها للإشراف الكامل والحقيقي للبنك المركزي من حيث الضمانات ونطاق عملها والالتزام بأسعار العملات كي لا تتحول إلى محلات رسمية للسوق السوداء وتهريب العملات الصعبة.
- ضرورة الرجوع إلى ملاحظات البنك المركزي قبل اتخاذ أي إجراء تجاه النظام البنكي لأنه المختص الأول في هذا المجال لمعرفته الكاملة بالوضع المالي والنقدي في البلد والعلاقات الدولية في هذا المجال ولما يترتب على تجاهل رأيه من آثار سلبية.
- الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في مجال البنوك بأنواعها التجارية والاستثمارية والبنوك ذات الأهداف الاجتماعية والتعاونية وأي قوانين صدرت بهذا الشأن.
- إحالة كل البحوث والآراء الفقهية والفتاوى حول مشروع القانون إلى لجنة من خبراء في القانون والاقتصاد والمال والفقهاء الشرعيين على مستوى عال من العلم والكفاءة والشعور بالمسؤولية وعدم التعصب الفكري لدراستها والاستفادة منها وأن تكون ضمن مادة البحث والدراسة لهذا الموضوع الهام والحيوي، الذي لا يجب التعامل معه بتسرع لما يترتب على ذلك من مساس بمصالح فئات واسعة من المجتمع اليمني (مودعين- مستفيدين من القروض- موظفي البنوك)، وغيرهم ممن يستفيدون من حركة الاستثمار وللبنوك فيها دور مشهود، وأن يعتمد في هذه التجارب على مبدأ التراكم المعرفي للبناء على التجارب السابقة.

ملاحظات متعلقة بصياغة نصوص المشروع

من جهته قدم نائب وزير العدل الدكتور إسماعيل الوزير ورقة عمل تطرق فيها إلى بعض الملاحظات المتعلقة بصياغة أغلب نصوص المشروع المقتبسة من القانون المدني اليمني وعدم تطرقه للآثار المحتملة جراء تطبيقه من الناحية المالية والمصرفية والنواحي الاقتصادية ودورة النقد، وعدم التفات مشروع القانون إلى الحلول الكفيلة بمواجهة أي انتكاسات قد تصيب القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني نتيجة تنفيذه بعد صدوره دون معالجة لحقوق المودعين لدى جهات عديدة منها هيئة البريد وحقوق المتقاعدين لدى صناديق التقاعد وكذا المبالغ المودعة لدى البنوك التجارية ....إلخ، وترتيب أوضاع تلك الجهات والهيئات بما يتلاءم مع التوجه الجديد للدولة والخروج بأقل الأضرار.

وأوضح نائب وزير العدل أن هناك عدد من الاجتماعات وورش العمل التي عقدت بشأن المشروع شارك فيها عدد من المختصين بالبنك المركزي واللجنة الاقتصادية، ولوحظ من خلالها أنه لا يوجد اتفاق عند إصدار مشروع القانون على جميع مواده ووجود أكثر من رؤية حول بعض نصوصه ومواده أحيانا، ولذلك كان من الآراء المطروحة أنه لابد من الدراسة العميقة لمشروع القانون والنظر إلى آثاره وتبعاته الاقتصادية وبخاصة الجوانب المالية والمصرفية.

وأشار إلى أنه ونظرا لأهمية مشروع القانون وآثاره الكبيرة عند التطبيق على الاقتصاد والمجتمع فإنه كان لازماً إجراء مراجعة شاملة للموضوع والمشاركة فيه وإقامه حلقة نقاشية تهتم بهذا الموضوع الهام وتخرج بتوصيات محددة تساهم في حل الإشكال التشريعي والتطبيقي له في البلاد يشارك فيها متخصصون من الجهات ذات العلاقة وفي هذا الإطار جاء تنظيم الحلقة النقاشية لمشروع القانون بمشاركة عدد من الجهات المعنية المتخصصة أهمها: البنك المركزي اليمني والغرفة التجارية، والهيئة العامة للاستثمار، وجمعية البنوك والصرافين، بالإضافة إلى مشاركة متخصصين ومحاسبين قانونيين ورجال أعمال وخبراء وأكاديميين وقضاة من المحكمة العليا ومحامين معروفين ذوي كفاءة وذلك للخروج برؤية مشتركة وواضحة حول هذا التشريع الحساس والمهم جداً.

الآثار والأضرار الاقتصادية والمالية

وتحت عنوان «الآثار والأضرار الاقتصادية والمالية على القطاع المصرفي في حال إلغاء الفائدة (العوائد) لدى الأنظمة المصرفية في اليمن» جاءت ورقة العمل المقدمة من جمعية البنوك اليمنية، دائرة الدراسات والبحوث، من إعداد وتقديم أكرم أحمد الجرموزي، مساعد رئيس جمعية البنوك مديرالدراسات والبحوث، وإشراف: محمود قائد ناجي القائم بأعمال رئيس الجمعية **حيث ركزت الورقة على محورين أساسيين:**

المحور الأول: العمل الرئيسي للبنوك وما تقدمه من خدمات للجمهور بدءا من استقبال الأموال من المودعين وحفظها من خلال عرض السعر الفائدة (العائد) والتشجيع على الادخار، وكذا فتح الاعتمادات المستندية للتجار لاستيراد البضائع من المواد الغذائية والمشتقات النفطية والدواء وغيرها من خلال الحسابات المودعة لدى البنوك المراسلة وتوظيف أموالهم في تمويل مشروعات استثمارية، مرورا بالاستثمار والتعامل مع البنوك المراسلة في الخارج لكي تستطيع التعامل مع البنوك اليمنية في التحويلات الخارجية للتجار وكذا الاستثمار في أدوات مالية لدى البنك المركزي لدعم الدولة في ممارسة السياسة النقدية والتحكم بالكتلة النقدية من خلال تحفيز الائتمان أو الادخار في حالة التضخم أو الكساد وصولاً إلى إيفاء البنوك بالمسؤولية الاجتماعية نحو الفقراء ورواد الأعمال الحرفية البسيطة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر لأصحاب الدخول المنخفضة، وكذا الدفع للمودعين وسداد عوائدهم لكسب ثقتهم وإبقاء رؤوس الأموال لدى الجهاز المصرفي.

وأشارت ورقة العمل إلى ما للخدمات التي تقدمها البنوك من تأثير على حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للقطاع المصرفي التي أساسها عودة الكتلة النقدية كما كانت عليه سابقاً للقطاع المصرفي.

وتضمنت الورقة شرحا توضيحيا لآلية التعامل المصرفي بأسعار الفائدة (العائد) المحددة من قبل

البنك المركزي (السلطة النقدية) والتي بدونها تفقد الدولة أحد أذرعها في التحكم بالاقتصاد والسياسة النقدية في حال نفاذ المشروع، من خلال التحكم بالعرض النقدي والرقابة على الائتمان وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد وذلك لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال القطاع المصرفي، حيث يرتبط سعر الفائدة (العائد) بشكل كبير بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركة الإيداع والإقراض (التمويل) فهي تكلفة بالنسبة للمستثمر وربح أو عائد بالنسبة للمدخر والمودع في البنوك، ويتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار عن طريق سعر الفائدة (العائد) والذي بدوره يدعم الاقتصاد القومي للبلاد.

المحور الثاني: الآثار والأضرار الاقتصادية والمالية على القطاع المصرفي في حالة إلغاء الفائدة (العائد).

وأشارت ورقة عمل جمعية البنوك اليمنية في محورها الثاني إلى أن إلغاء سعر الفائدة بشكل مفاجئ سيترك آثار وانعكاسات سلبية كثيرة، منها سياسي ومنها اقتصادي واجتماعي، وركزت كثيرا على الآثار المترتبة عن ذلك من منظور اقتصادي بحت على عمليات البنوك التجارية مع البنك المركزي، وكذا على تواجد الاستثمارات الأجنبية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية في اليمن، وعلى علاقة البنوك التجارية مع البنوك المراسلة والعلاقات الاقتصادية الخارجية، إضافة إلى الآثار العامة على القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع التجاري والصناعي.

ولأن الآثار والأضرار الاقتصادية المترتبة عن إلغاء الفائدة (العائد)، ستكل خطراً على الاقتصاد رأت ورقة عمل الجمعية ضرورة عرضها على صاحب القرار تبرز أهمية ذكر تلك الآثار وإن بشكل مختصر على النحو الآتي:

1)أثر تمويل الموازنة العامة للدولة وعلاقتها بالبنوك التجارية

دأبت الحكومة اليمنية على الاقتراض من البنوك التجارية من خلال بيع أذون الخزانة العامة للبنوك التجارية، أو إعادة الشراء وبيع السندات الحكومية، وشملت مصدر الاقتراض الداخلي لتمويل العجز من البنوك التجارية والتي تبلغ في حدود (80%) من إجمالي ودائع المودعين المستثمرة في أذونات الخزانة، وبالتالي فأن الحكومة اليمنية ستتأثر بإلغاء سعر الفائدة بصورة مفاجئة دون تخطيط مسبق لإعداد البدائل المناسبة لأن الحكومة لن تستطيع تحقيق توازن في ميزانيتها العامة في المدى المنظور كما ستواجه الحكومة مطالبة البنوك التجارية بقيمة أذونات الخزانة نتيجة طلبات المودعين .

2) أثر علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية في حال إلغاء الفائدة (العائد)

تودع البنوك التجارية فوائض أموالها وكذلك الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي باعتباره بنك البنوك والرقيب على الائتمان، كما تقترض منه عند حاجتها للسيولة عند تأخر قيد استحقاق الفائدة (عائد) أذونات الخزانة في الحسابات الجارية للبنوك لتغطية طلبات المودعين، وينظم البنك المركزي علاقة البنوك التجارية مع الخارج عند حدوث الأزمات، ويقدم لها الضمانات تجاه البنوك الخارجية، حيث تنطوي كل تلك التعاملات على سعر فائدة أخذاً وعطاءً، وتشير البيانات أن ودائع البنوك لدى البنك المركزي بلغت أكثر من (80%) تقريباً من إجمالي الودائع لأن نسبة السيولة القانونية الواجب حفظها في خزائن البنوك تكون من (20-25 %)،

3) أثر علاقات القطاعات الاقتصادية بالقطاع المصرفي

يقصد بالقطاعات الاقتصادية كافة القطاعات، سواء كانت إنتاجية كالقطاع الصناعي أم خدمية كالقطاع التجاري، وتحصل هذه القطاعات على قروض بنكية بسعر فائدة من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الصناديق المتخصصة أو أي جهة تتعامل بالفوائد البنكية، وتشير البيانات أن القروض والسلفيات والتسهيلات التي منحتها البنوك التجارية للقطاع الخاص والمؤسسات بلغت أكثر من (15%) تقريباً من إجمالي ودائعها، و(62%) تقريباً أذون خزانة وودائع وحسابات خارجية لدى البنوك المراسلة بنسبة (9%) تقريباً لتغطية الاعتمادات المستندية، تحصلت البنوك التجارية على ودائع متنوعة معظمها من الأفراد والمعتمدين على معيشتهم عليها.

من جانب آخر، نجد أن البنوك التجارية في اليمن لديها علاقات مع الخارج، بما في ذلك البنوك التجارية المراسلة لها، وقد بلغت الأصول الخارجية للبنوك اليمنية نسبة (12%) تقريباً من إجمالي ودائعها، منها (9%) من إجمالي الأصول الخارجية حسابات مع البنوك المراسلة لها في الخارج مقابل التزامات البنوك التجارية للخارج بنسبة (1.5%) تقريباً.

وعموماً، تقع هذه الودائع المتبادلة بين البنوك التجارية المحلية والبنوك المراسلة لها في الخارج في إطار الخدمات المصرفية المتبادلة بينها والتي تستفيد منها بدرجة أساسية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مثل تقديم الضمانات وفتح الاعتمادات المستندية للواردات والصادرات والحوالات المالية، وبالطبع، فإن هذه التعاملات تنطوي في أغلبها على عوائد بنكية ستتضرر في حال إلغاء سعر الفائدة بشكل مفاجئ وعدم تحديد بدائل لها وسيتأثر الاستيراد بشكل كبير.

4) أثر عمليات البنوك التجارية مع العملاء

تنطوي جميع أعمال البنوك التجارية على سعر فائدة أخذاً وعطاءً، وقد نشأت في منتصف ثمانينات القرن الماضي عمليات مالية ومصرفية جديدة مثل بيوع المشتقات والبيوع المستقبلية، وكل تلك العمليات قائمة، كما تتم كثير من عمليات الأسواق المالية والنقدية عن طريق البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى كالخصم والقبول للأوراق المالية والنقدية والتي تتم أيضاً بسعر الفائدة.

عموماً.. يتولد عن النشاط الاقتصادي تدفقات مالية تتجه إلى البنوك، ويعد سعر الفائدة (العائد) المحرك لهذه الدائرة من النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي، حتى أن المستثمر دائماً يقارن بين سعر الفائدة في السوق والكفاءة الحدية لرأس المال. ويمثل سعر الفائدة للبنوك التجارية الإيراد الأساسي الذي تعتمد عليه في تسيير نشاطها، وحجم الودائع لدى البنوك يمثل التزاماً على البنوك أمام المودعين، ويتضح أن البنوك التجارية اليمنية تعتمد في نشاطها على جلب الودائع وإقراضها، واللذين يتحققان بدفع فائدة (عائد) للمودعين وأخذ فائدة (عائد) من المقترضين، وبالتالي يُعد هامش صافي الفوائد (الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة) المكون الرئيسي لربحية أي بنك تجاري، وبما يشكل (70-75%) من إجمالي أرباح أي بنك تجاري، والعمل المصرفي يقوم على الثقة بين المودعين من الأفراد والمؤسسات والشركات من ناحية، والبنوك والمؤسسات المالية من ناحية أخرى، فإذا تعرضت هذه الثقة للاهتزاز لأي سبب ستكون الآثار في حالات عديدة كارثية، وبالتالي يمكن أن يؤدي الإلغاء بشكل مفاجئ وغير مدروس لسعر الفائدة إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم من البنوك التجارية، ومن ثم حرمان المودعين من دخل شبه منتظم من ناحية، وكذلك ستتعرض البنوك والمؤسسات المالية لأزمة سيولة- في أفضل الأحوال- أو للإفلاس نظراً لضياع أرباحها الناتجة عن فارق الفائدة المدينة والدائنة.

من ناحية أخرى سيهرع الدائنون (المودعون) جميعاً في وقت واحد إذا حدثت أزمة سيولة أو انعدام

النتائج والأضرار المتوقعة (مصرفياً واقتص

أهم مخاطر ومخاوف هذا المشروع نزع ما تبقى من ثقة لدى عملاء البنوك، وبالتالي تدافعهم قطعاً للمطالبة باستعادة أموالهم، الأمر الذي سيعجز أمامه كل بنك عن توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة تلك المطالبات التي لن تقف عند حد معين وانما ستتزايد حتى تتسبب بإغلاق أبواب كثير من البنوك.

- نظراً لانعدام قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه طلبات السحب النقدي بسبب شحة السيولة النقدية التي يعلم بمسبباتها الجميع، فإن الشروع في الوقت الراهن بتمرير هذا القانون دون إدراك للعواقب المحتملة، سيدخل الحكومة حتما في مأزق مطالبتها بسداد إجمالي المديونية المستحقة عليها المتمثلة في إصدارات أذون الخزانة القائمة حالياً والتي تقابل ما نسبته (80 – 85%) من ودائع وأموال المودعين لدى البنوك.

- عواقب تطبيق هذا المشروع في الوقت الراهن سيعمل على عجز البنوك عن تغطية تكاليفها التشغيلية والتزاماتها النقدية.

- من المحاذير الاقتصادية، عجز البنوك عن تمويل القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، لانعدام ثقة العملاء وتوقف تدفقاتهم النقدية الجديدة، في المقابل قد يتسبب إلى انتقال بعض البنوك للعمل خارج البلاد.

- من المحاذير الاقتصادية، توقف المشاريع القائمة الممولة عبر البنوك للقطاعات الصناعية والإنتاجية والتجارية، وعدم استمراريتها وكذا امتناعها عن سداد ما عليها للبنوك، ما سيترتب عليه تعثر تلك المشاريع وتعثر البنوك كذلك، مع توقف تنفيذ أيه مشاريع جديدة.

- اضطرار البنوك إلى سحب ودائعها في الخارج وتخصيصها لمواجهة عمليات سحب المودعين، وما سينتج على ذلك من توقف البنوك وعجزها عن فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد النفط والمواد الغذائية الأساسية

الثقة إلى البنوك ومنها إلى البنك المركزي مطالبين باسترداد أموالهم لأن تلك الأموال أُقرضَت إلى الحكومة عن طريق البنك المركزي، ولنا أن نتخيل ذلك الموقف الصعب وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما حدث مؤخراً في لبنان، وكما نشاهد- بين وقت وآخر- ما يجري في الأسواق المالية عندما يتعثر أحد البنوك أو الشركات الكبرى.

5) تأثر فروع البنوك الأجنبية

توجد بنوك أجنبية عاملة في اليمن تعتبر هذه البنوك فروعاً لبنوك تجارية أجنبية وليست بنوك مستقلة مؤسسة في اليمن، حيث تعتمد في تسيير نشاطها على ما تجتذبه من ودائع من الأفراد والمؤسسات داخل اليمن، ولا شك أن هذه البنوك ترتكز في نشاطها على سعر الفائدة، فهي في الواقع تتبع السياسات المصرفية لمراكزها الرئيسية في الخارج، وفي حال إلغاء سعر الفائدة وعدم قدرة فروع البنوك الأجنبية على التكيف مع الوضع الجديد فقد تنهي أعمالها في اليمن وتعود إلى مواطنها.

وضع القطاع المصرفي

بالنضر إلى وضع القطاع المصرفي في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها البلد فإن إلغاء سعر الفائدة سيكون له آثار وأضرار كبيرة على الاقتصاد اليمني، بدءاً من الأثر على تمويل عجز الموازنة العامة، وكذلك على عمليات البنك المركزي اليمني وعمليات البنوك التجارية وتواجد الاستثمارات الأجنبية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية في اليمن..

احتمالات متوقعة

ومن الاحتمالات المتوقعة لإلغاء سعر الفائدة في هذا الجانب ما يلي:

- دفع رجال الأعمال ورؤوس الأموال إلى تأسيس بنوك تجارية جديدة في مناطق خارج إدارة حكومة الإنقاذ، خاصة إذا وجدت تشجيعاً من قبل بنوك إقليمية أو أجنبية.
- اتساع الفارق في أسعار صرف العملات الأجنبية بين مناطق حكومة الانقاذ والمناطق خارج السيطرة.

وهو ما قد يؤدي إلى زيادة تسرب العملات الأجنبية وبالذات الدولار الأمريكي والريال السعودي.

رؤية الغرف التجارية الصناعية والقطاع الخاص بشأن مشروع القانون

وتحت عنوان «رؤية الغرف التجارية الصناعية والقطاع الخاص بشأن مشروع قانون منع المعاملات الربوية» جاءت ورقة عمل أ. د محمد عبد الملك المحبشي.

وأوضح المحبشي أن المعاملات الربوية ممنوعة قانوناً في القانون اليمني أخذاً من النص الدستوري بأن «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات» (م3 دستور)، وتطبيقاً لذلك تم إنشاء هيئة علمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، وكان من نتاجها القانون المدني، الذي نص في مادته الأولى على ما يلي:

«يسري هذا القانون المأخوذ من أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المعاملات والمسائل التي تتناولها نصوصه لفظاً ومعنى، فإذا لم يوجد نص في هذا القانون يمكن تطبيقه يرجع إلى مبادئ الشريعة الاسلامية المأخوذ منها هذا القانون ...»

مشيرا إلى أن ما نتج عن مرجعية الشريعة الإسلامية للقانون اليمني سواء باعتباره مرجعاً للمقنن أو القاضي وكل قانوني يمني، هو انتقال مبدأ تحريم الربا إلى القانون اليمني باعتباره من المبادئ المعلومة من الدين بالضرورة ووردت بنصوص قرآنية قطعية، وأصبح التعامل بالربا مخالفة قانونية يترتب عليها المسئولية القانونية بشقيها المدني والجنائي.

وفي ختام ورقة عمله لخص المحبشي رؤية الغرف التجارية واتحادها العام بشأن مشروع قانون منع المعاملات الربوية» على النحو التالي:

- لا داعي لإصدار مشروع هذا القانون لوجود منع المعاملات الربوية في القوانين اليمنية.
- تفعيل دور الرقابة الإدارية والمصرفية (رقابة البنك المركزي) في منع المعاملات الربوية.
- إنشاء وحدة شرعية اقتصادية في البنك المركزي لدراسة المعاملات الحديثة وتنقيتها من الربا في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.
- تفعيل دور القضاء اليمني في إعمال رقابته في منع المعاملات الربوية، بطريق رقابتي التفسير والامتناع.
- تأييد مخرجات اللقاء التشاوري للتحول إلى الاقتصاد الحقيقي الذي حصل في البنك المركزي ويؤيد ما يقوم به البنك المركزي من خطط استراتيجية ومشاريع اقتصادية لإصلاح المنظومة المصرفية تنفيذاً لمخرجات اللقاء التشاوري، وهو يقوم بخطوات تدريجية تعالج فيها كافة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل إيجاد بدائل اقتصادية للاقتصاد الحقيقي، وتهيئة وضع البلد للاستثمار، لاسيما في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلد، وهذا كله سيغني عن صدور هذا القانون.

آراء بعض العلماء المعاصرين في إباحة فوائد البنوك

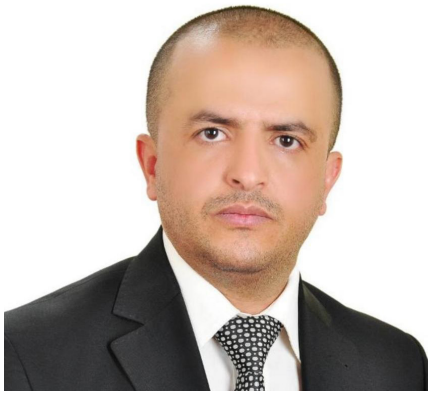

وتحت عنوان (آراء بعض العلماء المعاصرين في إباحة فوائد البنوك وموقف النظام القانوني منها) جاءت ورقة عمل المحامي عبدالله محمد المتوكل، مساعد المدير العام – مدير الإدارة القانونية ببنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار، المقدمة عن جمعية البنوك اليمنية في الجانب الشرعي والقانوني .

حيث تضمن الجانب الشرعي لورقة العمل تأكيد المصارف اليمنية على حرمة الربا وعدم وجود أحد يدافع عنه، تنفيذاً لأحكام القرآن، وعدم وجود خلاف بشأن ذلك أصلاً .

وتأكيد المصارف التجارية اليمنية على عدم وجود معاملات ربوية لديها، وعلى عدم اتفاقها مع الرأي الفقهي القائل بربوية فوائد البنوك، واستنادها في ذلك لآراء جمهرة معتبرة من كبار العلماء الأجلاء المعاصرين .

وتطرقت ورقة العمل إلى التنويه إلى أن تحديد نطاق الربا هو محل خلاف قديم حتى بين الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الإسلامية، وأوضحت ورقة العمل نبذة عن ذلك .

ثم أوردت ورقة العمل مقتطفات من آراء العديد من العلماء المعاصرين من كبار مشايخ الأزهر الشريف ومفتي الديار المصرية وقضاة وعلماء اليمن الذين يرون عدم ربوية فوائد البنوك، وتم إيراد نبذة مختصرة عن أولئك العلماء والمكانة العلمية والفقهية لهم .

وخلصت ورقة العمل إلى إيضاح النتائج والآثار المترتبة على الخلاف الفقهي بشأن الفوائد، ومنها : أن الرأي القائل بعدم تحريم الفوائد له وجاهة

ـــــادياً واجتماعياً) في حال إقرار المشروع

وكثير من السلع التي لا تستطيع تغطيتها شركات الصرافة.

- مع تفاقم فارق التكلفة الحالي بين سعر النقد وسعر الشيك بسبب عدم قدرة تسييل البنوك في أذونات الخزانة، فإنه سيرتفع بشكل جنوني ومُضاعف في حال تم إقرار هذا المشروع، وانعكاس تلك التكلفة بلا شك في معدلات تضخم أكبر ومزيد من ارتفاع السلع والخدمات.
- يمثل إيراد عوائد أذون الخزانة ما نسبة (75 - 85%) من إيرادات البنوك التجارية، وأي إيقاف لهذه العوائد دون إيجاد بدائل لها، سيؤدي بلا شك إلى ظهور خسائر كبيرة جداً في نتائج أعمالها ويؤثر سلباً في تصنيف جدارتها الائتمانية عالمياً، وفي ظل محدودية أرصدة البنوك لدى البنوك المراسلة حالياً فإن ذلك سيتسبب في إغلاق وسد المنافذ الوحيدة لاستقبال المساعدات الإنسانية واحتياجات البلد من الغذاء والدواء والمشتقات النفطية نتيجة توقف حسابات البنوك لدى البنوك المراسلة

وكذا توقف أغلب الحوالات والاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية والبطائق الالكترونية الخاصة بالعملاء والتجار والمنظمات الدولية... الخ.

- بتطبيق هذا المشروع في الوقت الراهن، ستفقد الدولة أهم مصدر من مصادر تمويل خطط التنمية وتراجع كبير في الحركة التجارية ووقوع ركود اقتصادي.
- تطبيق هذا المشروع في الوقت الراهن يؤدي إلى تعثر أهم مورد للعملة الصعبة وهو الحوالات الواردة من الخارج إلى مناطق حكومة الإنقاذ الوطني، سواء الخاصة بالمغتربين أم تلك المتعلقة بالمنظمات.
- إيقاف العوائد الدائنة لصغار المودعين ومحدودي الدخل لدى البنوك سيؤدي إلى مطالبة المودعين بودائعهم كونها تمثل مصدر دخل شهري وحيد لتلبية جزء من احتياجاتهم في ظل التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

كبيرة للغاية، ويؤيده مجموعة كبيرة من كبار العلماء المشهورين بغزارة العلم والإجتهاد، الذين يدركون ضرورة التحلي بالمرونة ودراسة واقع العصر وحاجات الناس ومصالحهم، والتفكر في علل الأحكام وغاياتها وأهدافها، مع المحافظة على الثوابت الإسلامية .

أن الأسس والمبررات التي استند إليها العلماء المعاصرين في الفتوى بعدم ربوية الفوائد البنكية كثيرة أهمها عدم جواز قياس الأوراق النقدية على الذهب والفضة لعدم وجود ثمن واضح ومحدد لها في ذاتها، وأن اشتراط الفائدة يكون عند العقد، وليس عند حلول أجل السداد الذي يحصل في ربا النسيئة، مما ينفي عنه شبهة الإذعان والإضطرار، وأن إيداع الأموال في البنوك أو منحها للمؤسسات التجارية من قبل البنوك لا يوجد فيه جانب الحاجة والإستغلال والظلم الذي كان موجوداً في ربا النسيئة في الجاهلية عند منح القروض للمحتاجين، حيث أن المعاملات الحديثة هي استثمارية تجارية وليست للحاجة كما كانت سابقاً، وأن الدائن في قروض الجاهلية كان يستفيد لوحده عبر استغلال حاجة الناس، وهذا غير موجود حالياً، حيث أن المودع في البنك يستهدف استثمار أمواله ويستفيد من قيام البنك باستثمارها ومنحها للشركات التجارية، والعائد يستفيد منه كل الأطراف، وأن الدائنين في الجاهلية كانوا الأغنياء والمدينين هم الفقراء، وهذا تغير في المعاملات الحديثة في البنوك، فالأموال المودعة في البنوك غالباً تكون مدخرات لصغار المودعين وذوي الدخول المتوسطة، وهم الطرف الدائن، في حين يتم منح أموالهم من قبل البنوك لكبار الشركات والمؤسسات التجارية لإستثمارها، وهي الطرف المدين، فالمسألة أصبحت شبه معكوسة، والفوائد يستفيد منها جميع الأطراف وليس طرفاً واحداً فقط، ولا ربا فيها.

أنه طالما كانت المسألة محل خلاف كبير وعميق بين فقهاء وعلماء الشريعة الإسلامية قديماً وحديثاً، فهو يعني أن في الأمر سعة، وقد تميزت الشريعة الإسلامية بالكثير من الخصائص، منها أن الأحكام الشرعية الواردة في القرآن الكريم بشأن المعاملات جاءت ـــ غالباً ـــ عامة مقتصرة على بيان القواعد العامة الكلية، لأنها تتغير بتغير ظروف البيئة والمكان، وتتطور بتطور ظروف الزمان، فاقتصر القرآن فيها على بيان القواعد العامة الكلية ليكون المسلمون في كل عصر في سعة من الأمر في تفصيل قوانينهم فيها حسب مصالحهم في حدود أسس القرآن، وهو يمثل إحدى الضرورات التي يقضى بها ويتطلبها خلود الشريعة ودوامها، كما يتميز الإسلام أيضاً بالمرونة ومراعاة مقتضيات ظروف الواقع والصالح العام، ومن المظاهر التي تدل على ذلك، التدرج في التشريع، ونزول الأحكام الشرعية تبعاً للحوادث والمناسبات، وبناء الكثير من الأحكام على العلل، والمعلوم أن التعليل ينطوي على بيان ما يترتب على الأخذ بهذه الأحكام من مصالح الناس، كما ينطوي على مغزى هام للغاية، هو أن الأحكام تدور مع المصالح، فحيثما توجد المصلحة يوجد الحكم الشرعي، ومن خصائص الشريعة أيضاً أنها ذات صبغة عالمية أي لجميع البشر، وهي تتميز بهذه الخاصية عن جميع التشريعات الوضعية الأخرى التي يُراعى فيها صلاحيتها لإقليم محدد فقط، ولذلك جاءت أحكام الشريعة في المعاملات ذات صبغة كلية وعامة، ومن خصائص الشريعة أيضاً التيسير والتخفيف، وهو ما يعبر عنه فقهاء الشريعة بـ « نفي الحرج»، ومن قواعد الفقه «المشقة تجلب التيسير»، وكذا «إذا ضاق الأمر اتسع»، ومن خصائص الشريعة أيضاً روح الإعتدال، فهي تنبذ التطرف وتحبذ التوسط، وقد وردت الكثير من الآيات القرآنية التي تحث على ذلك.

أما الجانب القانوني للورقة فقد تطرق لمراحل تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في النظام القانوني اليمني منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث قامت لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بإعداد القوانين والتشريعات، ومنها القانون التجاري الذي تضمن نصوصاً تبيح للبنوك الحصول على الفوائد، وأن المحكمة العليا أصدرت أحكامها خلال العقود الماضية بشرعية الفوائد، كما أن الدائرة الدستورية رفضت الحكم بعدم دستورية الفوائد، والمعلوم أن لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وقضاة المحكمة العليا وقضاة الدائرة الدستورية علماء وفقهاء مجتهدون، وهذا يعني تأييدهم للرأي القائل بإباحة فوائد البنوك.

وفي ختام ورقة العمل، خلُصت إلى التوصيات الآتية:

- تأجيل إثارة الخلاف بشأن الفوائد إلى حين انتهاء الظروف القاهرة الراهنة وتوقف الحرب وإنهاء الحصار وإنهاء ازدواجية السلطات وخاصة السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وعودة الموارد الطبيعية للبلاد وعلى رأسها النفط والغاز، وعند ذلك يكون بالإمكان عقد مؤتمر علمي شرعي وفقهي واقتصادي وقانوني ومصرفي يشارك فيه جميع العلماء المتخصصون في هذه المجالات من جميع مناطق اليمن
- التوقف عن التشنيع على البنوك ووصم المدافعين عن الفوائد بالتكفير والتفسيق وارتكاب الجرائم التي تستوجب العقوبة أو اقتراف المعاصي التي تستوجب التوبة، كونهم في موقفهم ذلك يقلدون جمهرة معتبرة من كبار علماء الشرع والقانون، والخلاف بشأن مدى اعتبار الفوائد ربا هو خلاف في مسألة فرعية لا يوجد نص شرعي يقرر الحكم فيها، وأساس اختلاف الآراء فيها هو الإجتهاد ، وينبغي على كل مجتهد فيها أن يرى أن رأيه صواب يحتمل الخطأ ورأي مخالفيه خطأ يحتمل الصواب.
- حل مشكلة السيولة وإعادة ودائع المودعين في أذون الخزانة التي تشكل ديناً عاماً على الدولة .
- العمل على إيجاد بيئة استثمارية حقيقية في كافة المجالات.

إصلاح أوضاع القضاء

تلك هي أهم التوصيات التي خلُصت إليها ورقة العمل، والتي في حال تحققها ستتمكن الدولة من حل الكثير من الإشكاليات التي تعانيها، وستعمل على إيجاد اقتصاد حقيقي، وبيئة استثمارية قوية، سيؤدي إلى تحقيق نمو كبير وانتعاش اقتصادي حقيقي، وسيترتب على كل ذلك تخفيض سعر الفائدة إلى أقل مستوى، كحتمية ونتيجة اقتصادية مؤكدة .

مشروع القانون في ضوء الشريعة الإسلامية والدستور والقوانين النافذة

وتحت عنوان «مشروع قانون منع المعاملات الربوية، في ضوء الشريعة الإسلامية، والدستور، والقوانين النافذة في الجمهورية اليمنية، وانعكاسات تطبيقه على البنوك التقليدية، والاقتصاد بشكل عام».

جاءت ورقة العمل التي أعدها المحاسب القانوني المعتمد حسن حمود الدولة،واشتملت ورقة العمل على ثلاثة مباحث،تضمن المبحث الأول منها عددا من المفاهيم والتعريفات وكذا توضيحا للفروقات بين: «الفائدة» و «الربا» والعملة الثابتة -الذهب-» و»المتغيرة -» الورقية» وتضمن المبحث الثاني عرضا مقارنا بين مشروع القانون ونصوص الدستور ونصوص القوانين ذات العلاقة، فيما جاء المبحث الثالث حول مشروع القانون ومقاصد وغايات الشريعة الإسلامية وفتاوى علماء تجيز الفائدة.

وأوضح الدولة أن مشروع قانون المعاملات الربوية لن يتسبب في إغلاق البنوك التجارية فحسب، بل وإلى إلغاء دور البنك المركزي عن ممارسة دوره المعتاد في مجال رسم السياسات النقدية المناسبة بصورة كلية، حيث أنه من الطبيعي في حالة ما يكون الاقتصاد بحالة تضخم أن يعمل البنك المركزي على رفع سعر الفائدة إلى جانب تحريك أدوات أخرى من السياسات المالية والنقدية بمشاركة البنوك مع الجهاز المالي للدولة لمواجهة التضخم الذي يعد كارثة على التنمية الاقتصادية وعلى حياة المواطنين.

وأشار إلى أن تطبيق مشروع القانون سوف يؤثر سلباً سياسياً واقتصادياً، بل ومن المؤكد أنه سيؤدي إلى إغلاق البنوك التجارية، وكذلك إلى زيادة التضخم، وزيادة معاناة الموطنين، وإلى عدم استثمار الأموال المكتنزة في البيوت، فتضطر الدولة لمواجهة العجز في السيولة إلى طبع عملة جديدة، وإلى هجرة الرساميل اليمنية إلى الخارج، وسيفتح المجال واسعاً أمام شركات الصرافة للقيام بتهريب تلك الأموال إلى الخارج، والمتاجرة بأرصدة المودعين لدى البنوك حيث بلغ اليوم أن قيمة المليون الريال المودع بنصف مليون ريال عن طريق الدفع بالشيكات، كما سيستشري الربا بسبب انخفاض العملة حيث سيظلم الدائنون وتؤكل أموالهم أضعافاً مضاعفة ويصعب على البنك المركزي التحكم في أنشطتها بذات الآلية التي يقوم بها تجاه البنوك التقليدية، وانعكاس تطبيق مشروع القانون على خزينة الدولة وعجزها عن دفع أموال المستثمرين في أذونات الخزانة، والأهم من ذلك أن تطبيق المشروع سيلغي دور البنك المركزي في الحد من التضخم، وخلق النقود، باعتباره بنكاً للبنوك، وعدم القيام بالمهام المنوطة به في قانون إنشائه، حيث سيتسبب تطبيق المشروع بمشاكل اقتصادية وسوف يبيح الربا في ضوء العملة الورقية غير ثابتة السعر.

وأوصى الدولة في ختام ورقة عمله باستبدال مشروع القانون بوضع لائحة تنفيذية للقوانين النافذة ذات العلاقة بتحريم الربا يصدرها مجلس القضاء الأعلى.

توصيـــات الحلقـــة النقاشيـــة

1) مع التأكيد على حرمة الربا من حيث المبدأ ولعدم اتفاق الفقهاء حول ما يعتبر ربا وما لا يعتبر ربا فإن المشاركين في الحلقة النقاشية وللأسباب المبينة في التوصيات اللاحقة توصي بالتأني في السير في إجراءات إقرار وإصدار القانون لما سيترتب على ذلك من أضرار على الدولة والمجتمع، والعمل على تطبيق نصوص القانون المدني رقم (١٤) لسنة 2002 الذي تناول موضوع الربا بالتفصيل وبين أنواعه، ويؤكدون على إيجاد حلول وبدائل وفق خطة مزمنة.

2) إحالة الموضوع إلى لجنة قانونية واقتصادية وشرعية لدراسته على ضوء التجارب العربية والدولية ومناقشته من كافة جوانبه القانونية والشرعية، وبما يحفظ الحقوق والمصالح والمراكز القانونية وأموال المودعين والمستثمرين والبنوك، وعلى الجميع عدم تعريضها للخطر والهدر وتحدد مدة لذلك، عملا بالقاعدة الفقهية (لا ضرر ولا ضرار).

3) إحالة كل البحوث والآراء الفقهية والاقتصادية المقدمة خلال هذه الحلقة النقاشية حول هذا المشروع إلى المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام والخاص لدراستها والاستفادة منها لما يترتب على ذلك من أهمية بالغة.

4) ضرورة الأخذ في الاعتبار برأي وملاحظات البنك المركزي قبل اتخاذ أي إجراء تجاه النظام البنكي والمصرفي كونه المختص الأول وفقا لقانون البنك المركزي في المادة (5) برسم وتبني وتنفيذ السياسة النقدية والإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

5) التأكيد على أهمية دراسة الموضوع برؤية شاملة في ضوء الفقه الإسلامي بمدارسه المختلفة وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية وذلك لأن منظومة الاقتصاد الإسلامي هي منظومة متكاملة ومتوازنة والمعاملات المصرفية هي جزء منها، وتطبق معها، ومن الصعب التطبيق الجزئي لها قبل التهيئة الصحيحة للأمر.

6) التأكيد على أهمية تجنب اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بالنظام المالي والمصرفي للبلاد لتفادي أي أضرار أو عواقب سلبية محتملة لا يمكن تداركها تطبيقا للقاعدة الشرعية (درأ المفسدة مقدم على جلب المصلحة).

7) ضرورة معالجة مشكلة تذبذب العملة وانخفاض قيمة الريال اليمني ووجود سعرين للدولار، ومعالجة مشكلة عدم توفر السيولة النقدية وعدم توفير الريال المتداول.

8) أهمية تنفيذ دراسة شاملة وتحليلية لنظام الإقراض الحسن ومدى استيعابه وتغطيته للمتطلبات مع التأكيد على أن يخضع صندوق القرض الحسن لقانون ولوائح تنظم عمله.

9) وضع ضوابط قانونية تنظم أعمال البنوك التجارية وكيفية تمويلها للمشاريع الاستثمارية والاقتصادية والتنموية.

10) تشكيل فريق من ذوي الخبرة والاختصاص لإيجاد الحلول اللازمة والبدائل المناسبة وفقا لخطة مزمنة.

11) الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في مجال البنوك بأنواعها التجارية والاستثمارية والبنوك ذات الأهداف الاجتماعية والتعاونية وأي قوانين صدرت بهذا الشأن.

12) يوصي المشاركون بالعمل على إعداد ورشة عمل حول الجدوى الاقتصادية لأذون الخزانة واقتراح البدائل الشرعية والقانونية.

13) ضرورة تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة لاستثمار القطاع الخاص في المشاريع الانتاجية.

14) اعتبار التوصيات الصادرة عن الحلقة النقاشية التي عقدت في البنك المركزي سابقاً مرجع يتم استيعابه.

اختتـــام الحلقـــة النقاشيـــة

بحضور مفتي الديار اليمنية العلامة شمس الدين شرف الدين ووزراء العدل القاضي نبيل العزاني والشؤون القانونية الدكتور إسماعيل المحاقري والدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي أبو حليقة ومستشار المجلس السياسي الأعلى القاضي عبدالعزيز البغدادي.. تم اختتام الحلقة النقاشية، التي نظمتها وزارة العدل والغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية.

وأكد المشاركون على أهمية مناقشة مشروع القانون من جوانبه القانونية والاقتصادية والشرعية بما يحفظ الحقوق والمصالح والمراكز القانونية وأموال المودعين والمستثمرين والبنوك، وكذا أهمية دراسة الموضوع برؤية شاملة في ضوء الفقه الإسلامي بمدارسه المختلفة وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية، باعتبار منظومة الاقتصاد الإسلامي متكاملة ومتوازنة والمعاملات المصرفية جزء منها وتطبّق معها.

وأشاروا إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار ملاحظات البنك المركزي اليمني قبل اتخاذ أي إجراء تجاه النظام البنكي والمصرفي، كونه المختص الأول وفقا للقانون برسم وتبنّي وتنفيذ السياسة النقدية والإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية والعمل وفقاً لمخرجات الورشة، التي نظمها البنك المركزي اليمني خلال شهر رمضان الماضي فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ودعا المشاركون إلى معالجة مشكلة تذبذب العملة وانخفاض قيمة الريال اليمني، ووجود سعرين للدولار، ومعالجة مشكلة عدم توفر السيولة النقدية، والتأكيد على تجنب اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بالنظام المالي والمصرفي للبلاد لتفادي أي أضرار أو عواقب سلبية محتملة.

وحثت توصيات الحلقة النقاشية على إحالة البحوث والدراسات والآراء الفقهية والاقتصادية المقدمة في الحلقة للمؤسسات الحكومية والقطاعين العام والخاص لدراستها والاستفادة منها.

وطالبت التوصيات بتنفيذ دراسة شاملة وتحليلية لنظام الإقراض الحسن ومدى استيعابه وتغطيته للمتطلبات مع التأكيد على أن يخضع صندوق القرض الحسن لقانون ولوائح عمله.. مشددين على وضع ضوابط قانونية تنظم أعمال البنوك التجارية، وكيفية تمويلها للمشاريع الاستثمارية والاقتصادية والتنموية، والاستفادة من تجارب البلدان العربية والإسلامية في مجال البنوك بأنواعها التجارية والاستثمارية والبنوك ذات الأهداف الاجتماعية والتعاونية.

وأوصى المشاركون بإحالة المشروع إلى لجنة قانونية واقتصادية وشرعية لدراسته على ضوء التجارب العربية والدولية.

كما أوصى المشاركون بتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة لاستثمار القطاع الخاص في المشاريع الإنتاجية، وتنظيم ورشة عمل حول الجدوى الاقتصادية لأذون الخزانة واقتراح البدائل الشرعية والقانونية.

حضر الاختتام نائب وزير العدل، الدكتور إسماعيل إبراهيم الوزير، ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة، حسن الكبوس، وعضو مجلس الإدارة، الدكتور محمد الأنسي، وعدد من المسؤولين والمختصين.

يمثل التدريب أحد أهم الوسائل الأساسية لتطوير الكادر الوظيفي وتقديم منتجات ذات جودة عالية تتواكب مع تطورات السوق المالية والمصرفية، ومن هذا المنطلق فقد أولت إدارة مصرف اليمن البحرين الشامل، اهتماماً كبيراً بمجال التدريب إيماناً منه بأن التدريب عنصرا مهما لنجاح المؤسسات في تقديمها للخدمات بكفاءة عالية تلبي تطلعات العملاء وتساهم في تعزيز الأداء على المستوى المصرفي والوطني ككل وفي هذا السياق تحدث الأستاذ/ ياسر حليقة- رئيس قسم التدريب في مصرف اليمن البحرين الشامل لمجلة (المصارف) عن اهتمام قيادة المصرف بتدريب الكادر البشري في المركز الرئيسي والفروع وأهم مجالات التدريب وخطط المصرف المستقبلية.. فإلى التفاصيل..

حوار / قائد رمادة

رئيس قسم التدريب في مصرف اليمن البحرين الشامل:

مستمرون في تدريب كوادرنا لمواكبة التطورات المصرفية الحديثة

مصرف اليمن البحرين الشامل
بنك إسلامي

بداية حدثونا عن سياسة المصرف في التدريب والتأهيل لموظفيه وقياداته؟..

-- أصبح التدريب اليوم شرطا أساسيًا للتميز في سوق شديدة المنافسة، ولتقديم الخدمات بجودة عالية، ولكونه وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لأية مؤسسة طموحة، ومن هذا المنطلق وإيماناً من إدارة المصرف أن التدريب يعتبر استثمارًا في العنصر البشري يتم رصد الموازنة الكافية لتدريب وتأهيل الكادر الوظيفي ليس فقط لموظفي المصرف بل لتدريب موظفي بعض الشركات من عملاء المصرف، إيماناً من إدارة المصرف بالشراكة المستدامة مع عملائه ومساهمة منه في نشر الوعي المصرفي والمسؤولية المجتمعية.

برامج تدريبية

ما هي أبرز البرامج التدريبية التي نفذها المصرف للموظفين وكذا للقيادات العليا؟..

هناك الكثير من البرامج التدريبية التي نفذها المصرف لموظفيه في مختلف الفروع، ومن أهم تلك البرامج المنفذة البرنامج التدريبي (آلية تطبيق المعيارين الماليين رقم (9) ورقم (30) والذي تم بالتعاون مع أكاديمية طلال أبو غزالة، وكذا البرنامج التدريبي" عمليات ويسترن يونيون ورفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال)، ومن البرامج التدريبية التي تم تنفيذها أيضًا برنامج إعداد مدقق داخلي محترف والذي استهدف مراجعي المصرف في الإدارة العامة والفروع الداخلية، وكذا برنامج دراسة جدوى المشروعات الصغيرة ودورة متابعة المتأخرات وغيرها من البرامج التدريبية.

اهتمام كبير

ما مدى اهتمام المصرف بتدريب الموظفين وقيادات الفروع في المحافظات الأخرى؟..

الأستاذ/ ياسر حليقة

يولي المصرف اهتماما كبيرا بتدريب موظفي وقيادات وعملاء المصرف في كل الفروع المتواجدة في المحافظات الأخرى، حيث تم تدريب موظفي وقيادات وعملاء المصرف في فروع عدن والشيخ عثمان والمكلا ومارب وسيئون والشحر، وتعز والحديدة في عدة مجالات منها: مجال التجارة الخارجية وفي مجال خدمة العملاء ومكافحة غسل الأموال والويسترن يونيون وغيرها من البرامج .

دورات أكاديمية

ما مدى اهتمام المصرف بتدريب كوادره على كيفية تطبيق المعيار 9 والمعيار الـ30؟..

-- نفّذ المصرف بالتعاون مع أكاديمية طلال أبو غزالة دورة تدريبية لقيادات وموظفي المصرف حول كيفية تطبيق المعيار المالي رقم 9 (IFRS9) والمعيار المالي رقم 30، وهدف البرنامج إلى بيان متطلبات التقرير المالي الدولي رقم (9)، وكذا المعيار الدولي رقم (30) أثناء وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بالإبلاغ المالي عن الأصول المالية التي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم مبالغ وتوقيت الشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية.

استراتيجيات وخدمات

في مجال محفظة "شامل موني" هل تم تدريب موظفي المصرف وعملائه؟..

بناء على استراتيجيات المصرف التي أولت الخدمات الإلكترونية اهتماماً خاصاً فقد انعكس ذلك الاهتمام وترجمته على الواقع، وذلك من خلال مجموعة الخدمات الإلكترونية، وفي هذا المجال تم تدريب كل موظفي الفروع وتدريب قرابة 100 من طلاب الجامعات ومن المسوقين للخدمة وكذا تم تدريب موظفي المؤسسات التي تم ربط الخدمة لديهم وفي سياق الخدمات الإلكترونية يعتبر المصرف الرائد في تقديم خدمة بطاقات الويب سيرفر.

اهتمامات متنوعة

ماذا عن تدريب الموظفين والعملاء على مكافحة غسل الأموال؟..

دورة موظفي وعملاء فرع المكلا

دورة موظفي وعملاء فرع الشحر

دورة موظفي وعملاء فرع سيؤون

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أهم اهتمامات المصرف، لعدد من الأسباب أولها أن توعية الوسط المصرفي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واجب وطني وإنساني ومسؤولية اجتماعية، وكذا كونه متطلبا دوليا مهما، وفي هذا المجال نفذ المصرف برنامجاً تدريبياً حول عمليات ويسترن يونيون ورفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال وعمليات ويسترن يونيون والمهام المناطة بموظفي الخطوط الأمامية لتقديم الخدمة.

وقدمت في البرنامج التدريبي دورتان تدريبيتان: الأولى تحت عنوان (رفع الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال) قدمها الأخ هاني عبد المطلب، نائب مدير إدارة الامتثال في المصرف، والدورة الثانية بعنوان (عمليات ويسترن يونيون والمهام المناطة بموظفي الخطوط الأمامية لتقديم الخدمة) قدمها الأستاذ أمين محمد الريمي، مساعد المدير العام لشؤون مساندة الفروع، وتم تنفيذ البرنامجين في عدد من المحافظات صنعاء، عدن، تعز، وكذا التدريب اون لاين لفروع حضرموت والحديدة، ولأكثر من دورة في كل محافظة وحضرها قرابة 250 متدرباً.

دورة موظفي وعملاء فرع مأرب

شهادات دولية

ماذا عن تدريب الموظفين خارج المصرف.. سواء في معهد الدراسات المصرفية أو غيره؟..

لا يقتصر اهتمام المصرف على تدريب موظفيه وقياداته داخل المصرف وفروعه في المحافظات، بل يولي تدريبهم عبر معاهد داخلية وخارجية الاهتمام نفسه، وفي هذا المجال اجتاز الأستاذ إبراهيم محمد النقيب، نائب المدير العام للعمليات في مصرف اليمن البحرين الشامل البرنامج التدريبي (عضو مجلس الإدارة المعتمد BDS)، ويستهدف البرنامج رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمرشحين لمناصب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والقيادات الإدارية التنفيذية العليا وأعضاء مجالس الإدارات المرتقبين والمهتمين.

كما حصل أربعة من كوادر المصرف على شهادة دولية مرموقة من معهد لندن للعلوم المالية والمصرفية (LIBF)، وهو أحد شركاء معهد الدراسات المصرفية اليمني.

وقد حصلوا على شهادة أخصائي دولي معتمد في الاعتمادات المستندية - CDCS) التي تعد من أعلى الشهادات في مجال الاعتمادات المستندية والتجارة والتمويل الدولي، ومعتمدة أيضاً من غرفة التجارة الدولية.

ويعتبر مصرفنا الأول في الحصول على الشهادة حيث حصل عليها الأستاذ / حمدي الحكيمي مدير إدارة الخدمات التجارية في المصرف عام 2018 ويعتبر المدرب الأول في تدريب موظفي البنوك اليمنية، حيث درب مجموعة من موظفي البنوك اليمنية للحصول على الشهادة.

وحصل - أيضا- العديد من قيادات المصرف على شهادة المدير المصرفي الإسلامي المعتمد، الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين.

وفي ذات السياق حصل ثلاثة من كوادر المصرف على شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال الصادرة، فيما حصل موظفان على شهادة أخصائي معتمد في إدارة المخاطر الصادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.

مواكبة للمتغيرات

ما هي خطط المصرف المستقبلية للأعوام القادمة؟..

عملية التدريب والتأهيل للموظفين لا تقف عند حد معين كونها تهدف إلى تحقيق التطور المستمر في الخدمات المصرفية والترقية المستمرة للموظفين، وفي الحالتين يجب المواكبة والتدريب المستمر لمواكبة تلك المتغيرات وعليه فخططنا المستقبلية مبنية على هذا الأساس، وكما أسلفنا أن المصرف انتقل من مربع التدريب للموظفين الى مربع تدريب العملاء، لذا فإن أهم الخطط المستقبلية هي تنويع قاعدة الدورات للعملاء بحيث لا تقتصر على دورات الويسترن يونيون وغسل الأموال والتجارة الدولية فحسب، بل تتضمن مجالات إلكترونية ومصرفية أخرى.

قطعت التجارة الإلكترونية أشواطاً واسعة اعتمدتها الكثير من المجتمعات حتى النامية منها، ولم تعد حكراً على الدول المتقدمة.. لذا بقي لزاماً أن تسن أطر قانونية ملائمة تحفظ حقوق كل الأطراف، وتحميهم من الخداع والتلاعب.. في هذا الصدد كان لمجلة المصارف لقاء مع رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور/ فضل منصور وخرجت بالحصيلة التالية..

لقاء: محمد النظاري

رئيس جمعية حماية المستهلك لـ(المصارف):

التجارة الإلكترونية أصبحت واقعاً معاشاً ويجب أن تدار في فلك تشريعي وقانوني

- في ظل التطور التكنولوجي وظهور التجارة الإلكترونية كيف يمكن حماية المستهلك؟..

التطورات التكنولوجية والتقنية بما تفرزه وتقدمه من خدمات إلكترونية ورقمية متطورة، انعكس تأثيرها الكبير على المستهلك وتوجهاته وأصبحت أحد الأدوات التي يعتمد عليها في الحصول على الكثير من الخدمات والمواد الاستهلاكية والمعرفية، تزايد الاستخدام الاستهلاكي لهذه التقنية وظهور التجارة الإلكترونية، وهذا ما نشهده اليوم في تعاملاتنا اليومية مع الهواتف الذكية والإنترنت واستخدامها في كل مجالات الحياة دون الاستغناء عنها، ولم تقتصر توجهات المستهلك على التعامل مع التكنولوجيا للحصول على المعلومات فقط، بل توسعت وشملت عمليات البيع والشراء عبر المواقع و ظهور التجارة الإلكترونية التي أتاحت العديد من المزايا للتاجر والمستهلك.

ومع هذا التطور أصبح المستهلك ضحية للكثير من التعاملات الإلكترونية، في ظل عدم وجود القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والخصوصية وحماية البيانات التي يفترض أن تكفل حقوق المستهلك الرقمية، مثلها مثل بقية حقوقه، ومن هنا فإن حماية المستهلك الرقمي تتطلب العديد من الخطوات التي تحتاج إلى تبن رسمي من قيادة الدولة بدءا بالتعجيل في إصدار القوانين التي تحمي المستهلك وتطوير وتحديث القوانين ذات العلاقة، وانتهاء بمشاركة المؤسسات والمنظمات لدعم برامج التوعية الرقمية لزيادة الوعي الرقمي للمستهلك لكي يكون الحارس الأول لحماية نفسه والحصول على حقوقه.

استحواذ تدريجي

- في نظركم ماهي المتطلبات الرئيسة لتطوير التجارة الإلكترونية في اليمن؟..

تطوير التجارة الإلكترونية في اليمن أصبح يمثل أولوية مهمة خاصة في ظل التسارع الحاصل في التجارة الإلكترونية عالمياً وحتى استحوذت على ما يتجاوز ال 30% من حجم التجارة العالمية، وتشكل أحد المصادر المتنامية في الدخل القومي و إيجاد فرص عمل، إضافة لدور الدولة في حماية المستهلك وتعزيز منصات التجارة الإلكترونية وخلق بيئة تنافسية تنعكس على تحسين وتجويد الخدمات الإلكترونية للمستهلك، وتطوير التجارة الإلكترونية في اليمن بحاجة لمنظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والعمل الجاد والمسؤول من قبل كل المعنيين في أجهزة الدولة، وتتمثل أولى المتطلبات في توفير بنية تحتية لخدمات الاتصالات والإنترنت، وأن يتم سن القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وتطوير وتحديث قانون الدفع الإلكتروني ليتواكب مع المتطلبات فمثلها مثل أي مجال اقتصادي آخر، يجب أن تدار التجارة الإلكترونية في فلك تشريعي ينظمها، وإطار قانوني يحكمها.

د. فضل منصور

المسودة الأولية لقانون التجارة الإلكترونية جاهزة والمطلوب تسريع الإجراءات لمراجعتها وإقرارها

فبدون وجود تشريعات وقوانين تنظم العلاقة بين التاجر والمستهلك، وتحدد حقوق وواجبات كل منهما، وترسم طريقة تسجيل المعاملات وتضع العواقب الناتجة عن خرق الاتفاقات والتعاقدات الإلكترونية، وطرق الدفع وغيرها ستصبح التجارة الإلكترونية مجالًا يعمه الفوضى ويكثر فيه الخداع.

كما أن تشجيع المنافسة في مجال التجارة الإلكترونية، يعد أحد أهم عناصر التطوير، فكلما زاد عدد التجار والمواقع التجارية على الإنترنت، زادت الخيارات المتاحة أمام المستهلكين، ومعها كذلك استفادتهم.. فالمنافسة تعمل على خلق روح التحدي بين التجار، مما يعمل على ظهور العديد من المنتجات الجديدة في السوق، وتوفير العديد من العروض المغرية والفرص التي تحرك حركة البيع والشراء الإلكتروني.

تحت المراجعة

- إلى أين وصلتم في مشروع قانون التجارة الإلكترونية؟..

تم إنجاز المسودة الأولية لقانون التجارة الإلكترونية من قبل اللجنة المختصة في وزارة الصناعة والتجارة منذ مارس العام الماضي وأرسلت إلى الجهات ذات العلاقة بهدف إثرائها وتقديم الملاحظات عليها ومنها الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، حيث تم تقديم الملاحظات الأولى على مشروع القانون وأرسلت لوزارة الصناعة والتجارة وكان مقرراً عقد ورشة عمل تضم كافة الجهات لمناقشة مشروع القانون والملاحظات المقدمة من الجهات ذات العلاقة في مايو 2022 وما زلنا ننتظر تحريك الموضوع من قبل وزارة الصناعة والتجارة لأهمية الموضوع باعتبار أن التجارة الإلكترونية في اليمن أصبحت واقعا؟.. معاشا؟.. ويتعامل به عدد لا بأس فيه، ولكن التشريع مهم لحماية جميع الأطراف بما فيها المستهلك، ونأمل أن تولي وزارة الصناعة والتجارة هذا الموضوع أهمية كبيرة وأن يتم عقد ورش عمل وحلقات نقاشية لمناقشة مسودة المشروع والملاحظات المقدمة من الجهات لاستيعابها و إعداد الصيغة النهائية للمشروع ورفعه للحكومة لإقراره وتقديمه لمجلس النواب للموافقة عليه و إصداره.

توعية مجتمعية

- في نظركم كيف يمكن أن تلعب التوعية دوراً كبيراً في تحقيق الشمول المالي والانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؟..

يمثل الوعي الرقمي ضرورة لتمكين المستهلك

اليمني من التحول نحو الدفع الإلكتروني عبر أدواته المختلفة والذي يمثل ضرورة لتحقيق الشمول المالي وسهولة وصول الخدمات المالية الإلكترونية غير المصرفية لعموم المستهلكين، ولايمكن تحقيق هذا الأمر إلا من خلال نشر الوعي الرقمي وتعزيز الثقة والتعريف بالقوانين واللوائح التي تكفل حمايته من عمليات الاحتيال المالي والغش الإلكتروني، الأمر الذي بدوره سيعمل على زياده ثقه المستهلك بالخدمات المالية الإلكترونية وسيعمل على فتح آفاق كبيرة أمام مقدمي الخدمات بتطويرها وتحسينها و العمل على مواكبة التكنولوجيا وتحقيق الشمول المالي وصولاً للاقتصاد الرقمي.

بنية تحتية

- برأيك ماهي التحديات والصعوبات التي تواجه التكنولوجيا المالية في اليمن؟..

هناك عدة صعوبات لكن أبرزها تكمن في قلة الوعى بين أوساط المجتمع اليمني بأهيمة الخدمات المالية الرقمية إلى جانب عدم الثقة بالجهات المقدمة للخدمات و ضعف البنية التحتية لشبكة الإنترنت وضعف حماية الأجهزة الذكية، كما أن المستهلك الرقمي قد يتعرض لمخاطر أخرى مثل الاحتيال المالي والجرائم المالية الإلكترونية، وارتفاع تكاليف التكنولوجيا المالية في اليمن وعدم إتاحة الوصول للمعلومات خاصة في ظل انعدام الشفافية، واتساع الفجوة بين واقع الخدمات الرقمية والتطور التكنولوجي الذي يسهل الحصول على الخدمة، إضافة إلى الأمية الرقمية التي تزيد من صعوبة التعامل مع التكنولوجيا المالية، إلى جانب عدم وجود القوانين والتشريعات المنظمة التي تكفل حماية المستهلك في التعامل المالي الرقمي.

جهود مواكبة

- محلات الصرافة وشركات الخدمات المالية بدأت بممارسة كثير من أعمال البنوك .. منها خدمات السداد والتحويلات ما دوركم في حماية المستهلك في هذا الإطار؟..

-- الجمعية اليمنية لحماية المستهلك سارعت في الفترة الأخيرة للاهتمام بالمواضيع المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتقييم تنظيم الأعمال المالية في السوق المصرفية اليمنية، وكانت هذه النشاطات نابعة من المطالبات والشكاوى التي تصل الجمعية، وفي هذا المجال تم تنفيذ العديد من ورش العمل والندوات وتقديم أوراق العمل التي تناولت حماية المستهلك في الجانب المصرفي والمالي، ونتطلع في الجمعية للعمل المشترك مع البنك المركزي والمؤسسات المالية والبنوك الوطنية لتعزيز الإطار التنظيمي للسوق المالية المصرفية، و تحفيز تلك الجهات للقيام بدورها ومسؤوليتها في حماية المستهلك المالي وحفظ حقوقه وتعزيز ثقته في العمل المصرفي في اليمن.

بنك اليمن الدولي ينفذ 87 برنامجاً تدريبياً في مختلف الجوانب والمجالات المصرفية

نفذ بنك اليمن الدولي87 برنامجا تدريبيا خلال العام 2022، شملت مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن والسلامة وبرامج تطوير الأعمال وغيرها من الجوانب المصرفية.

وهدفت البرامج التدريبية إلى رفع مستوى المعرفة وصقل مهارت الموظفين في البنك وتعريفهم بالثقافة المالية والوعي المصرفي بما يمكنهم من القدرة على التعامل مع الخدمات المصرفية، وبالتالي تطوير أداءهم في التعامل مع العملاء ودقة تقديمهم للخدمات بما يسهم في الحفاظ على عملاء البنك والمشاركة في نمو أصوله وودائعه وأرباحه.

شملت البرامج تدريب 241 من الموظفين بمعهد الدراسات المصرفية في مجالات تدريبية مهنية وتخصصية شاملة ومتنوعة في مجالات العمل المصرفي والمالي.

وفي إطار المسؤولية الاجتماعية استهدف البنك تدريب 220 طالبا وطالبة من مختلف الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، لتأهيلهم حول التعامل مع القطاع المصرفي وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة، بما يمكنهم من تحقيق أداء أكثر فاعلية في نشر ثقافة الشمول المالي في أوساط المجتمع.

كما شملت هذه البرامج أساسيات العمليات المصرفية والخدمات والعمليات التي تقدمها الصالة المصرفية وإجراءاتها، وكذا الجوانب القانونية للعديد من عمليات الصالة المصرفية والتطور التاريخي للبنوك ونشأة النقود والودائع المصرفية (أنواعها وشروطها وسياساتها)، إضافة إلى القدرة على تقديم الخدمات للجميع.

وتضمن التدريب تعريف المشاركين بالحسابات ذات تعامل خاص وتعريفهم بالشيك (المفهوم والأركان القانونية والأنواع والسياسات "، إضافة إلى مقدمة عن أدوات التجارة الدولية) الحوالات والاعتمادات وأنواع الخدمات الإلكترونية المصرفية وكيفية اكتشاف عمليات التزوير والتزييف).

وتأتي هذه البرامج في إطار جهود البنك لتطوير مهارات كوادره وموظفيه بما يسهم في تحقيق النجاحات والاستمرارية في تقديم الخدمات وتحسين مستواها وتحقيق المزيد والارتقاء في المجال الوظيفي وجذب المزيد من العملاء وزيادة قدرته التنافسية على المستويات المحلية والدولية ومواكبة التطورات في القطاع المصرفي.

معهد الدراسات المصرفية يستعد لتنفيذ 145 برنامجاً تدريبياً خلال العام الحالي 2023

يستعد معهد الدراسات المصرفية لتنفيذ 145 برنامجا تدريبيا خلال العام الحالي 2023، تشمل برامج محلية ودبلومات مهنية وبرامج دولية.

وأوضح مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي لمجلة المصارف أن البرامج التدريبية التي يستعد المعهد لتنفيذها تهدف إلى تلبية الاحتياجات التدريبية للقطاع المصرفي اليمني، ورفع مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لموظفي البنوك، وتمكينهم من القيام بدور رائد في تحقيق أهداف المؤسسات التي ينتمون إليها وتطوير أساليب الخدمة المصرفية في اليمن وتنميتها عن طريق التدريب والتأهيل المصرفي المتخصص إضافة إلى بناء مسارات مهنية تخصصية، تساهم في تحقيق أهداف المعهد بالنهوض بمستوى الكفاءة الفنية والمهنية لجميع موظفي القطاع المصرفي وفي نشر الثقافة والعلوم المصرفية النظرية والتطبيقية وتطوير أساليب الخدمة المصرفية في اليمن وتنميتها لزيادة قدرة العاملين في القطاع المصرفي على أداء رسالتهم في خدمة الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أنه تم إعداد خطة التدريب للعام 2023 بناء على الاحتياجات التدريبية الواردة من البنوك ووفقا للاجتماعات التي عقدت على مستوى الخبراء من المدربين ومدراء الإدارات المختصة في البنوك وفي كل قسم من أقسام التدريب في المعهد، وعلى ضوئها تم مراجعة عدد الساعات والمحاور للكثير من البرامج التدريبية وخصوصا برامج الدبلومات المهنية التي تمت مراجعتها وتعديل عدد الساعات والمكونات بناء على التغذية الراجعة من المدربين والمختصين.

ولفت السماوي إلى أن المعهد سينفذ 7 دبلومات مهنية متخصصة تشمل، دبلوم المخاطر المصرفية، ودبلوم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودبلوم التسويق المصرفي، ودبلوم التمويل الأصغر، ودبلوم المصرفي الشامل، ودبلوم الموارد البشرية، ودبلوم اللغة الإنجليزية المالية والمصرفية، إضافة إلى برامج الدورات التخصصية في الأقسام التسعة للمعهد وبرامج وأنشطة التثقيف المالي.

وأكد أن المعهد سيستمر في تقديم برامج التدريب عن بعد "اون لاين" عن طريق منصة كورسيرا، التي تعتبر من أفضل منصات التدريب العالمية، وسوف يستفيد منها موظفي القطاع المصرفي خصوصا فيما يتعلق بموضوعات التحول الرقمي والخدمات المصرفية الرقمية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء وسلاسل الكتل والبيانات الضخمة، وكذا برامج التدريب المحلية عن بعد لموظفي فروع البنوك في المحافظات البعيدة في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة الاحتيال وحماية البيانات.

ونوه إلى أن المعهد نجح بشكل كبير بإدخال مجموعة من أهم الشهادات الدولية، التي تعزز من قدرات القطاع المصرفي اليمني وخصوصا

عبدالغني السماوي

> **البرامج التدريبية تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لموظفي البنوك**

في التعامل مع المؤسسات والبنوك الدولية مثل جمعية اختصاصي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – أمريكا ACAMS ومعهد لندن للعلوم المالية والمصرفية، الذي يقدم مجموعة من أهم الشهادات المهنية الدولية في التجارة الدولية والاعتمادات المستندية والمعترف بها من غرفة التجارة الدولية، إضافة إلى أن المعهد يقدم شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد وشهادة المحاسب الإسلامي المعتمد مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية AAIOFI .

وأضاف: أن المعهد على وشك التوقيع مع معهد إدارة المشاريع الأمريكي PMI على تقديم واحد من أهم برامج إدارة المشاريع PMP، وكذا العمل على اعتماد المعهد كمركز امتحاني دولي مع شركة Person Vue العالمية، وقال: كما أننا في طور التواصل مع منظمة ايساكا المختصة بتدقيق نظم المعلومات لتطوير مهارات منتسبي القطاع المصرفي في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني.

وبين السماوي أن خطة التدريب تشتمل على برامج الشهادات المهنية الدولية المعتمدة و 5 برامج شهادات دولية متخصصة بالشراكة مع مجموعة من أهم الجمعيات المهنية والمعاهد المتخصصة وتتمثل في: أخصائي مكافحة غسل أموال معتمدCAMS، وأخصائي معتمد في الضمانات الدوليةCSDG، والمحاسب الإسلامي المعتمدCIPA، والاختصاصي الإسلامي المعتمد في الأسواق المالية، ومدير مخاطر معتمد CRM - محترف إدارة المشاريعPMP ومدقق داخلي معتمد CIA.

وذكر أن المعهد أدرج 5 برامج تدريبية سيتم تنفيذها في محافظات الحديدة وإب وذمار وحجة وعمران تتضمن أساسيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك ومكافحة الاحتيال والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وعمليات القاعة المصرفية ومعالج الجداول الإلكترونية Excel.

وقال مدير عام معهد الدراسات المصرفية " إن المعهد سيقوم بتنفيذ برامج الدبلومات المهنية التي تساعد منتسبي القطاع المصرفي اليمني على بناء مسارات مهنية تخصصية في أحد المجالات الأساسية لأعمال القطاع المصرفي وتشمل دبلوم المصرفي الشامل الذي يتكون من 7 برامج تدريبية بإجمالي 120 ساعة تدريبية، ودبلوم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المكون من 8 برامج تدريبية وبإجمالي 125ساعة تدريبية، ودبلوم المخاطر المصرفية الذي يشمل 6 برامج تدريبية بإجمالي 120 ساعة تدريبية، وكذادبلوم التسويق المصرفي الذي يشمل 6 برامج تدريبية وبإجمالي 90 ساعة تدريبية، ودبلوم التمويل الأصغر المكون من 8 برامج تدريبية وبإجمالي 140 ساعة تدريبية، ودبلوم

الموارد البشرية الذي يشمل 12 برنامجا تدريبيا وبإجمالي 120 ساعة تدريبية، ودبلوم اللغة الإنجليزية المصرفية ويشمل 3 برامج تدريبية بإجمالي 100 ساعة تدريبية، فيما تشمل برامج التدريب عن بعد (3 online برامج تدريبية وبإجمالي 45 ساعة تدريبية.

وأضاف " أن أقسام البرامج التدريبية تتضمن، قسم اللغة الإنجليزية المالية المصرفية ويشمل 3 برامج تدريبية بإجمالي 100 ساعة تدريبية، وقسم الصيرفة الإسلامية ويشمل 7 برامج تدريبية بإجمالي 144 ساعة تدريبية،

وقسم العمليات المصرفية المكون من 7 برامج تدريبية بإجمالي 135ساعة تدريبية، وكذا قسم التشريعات والامتثال والحوكمة الذي يشمل 14 برنامجا تدريبيا بإجمالي 203 ساعة تدريبية، وقسم الائتمان والمخاطر ويشمل 9 برامج تدريبية بإجمالي 165 ساعة تدريبية،وقسم التمويل الأصغر الذي يشمل 7 برامج تدريبية بإجمالي 129 ساعة تدريبية إضافة إلى قسم الموارد البشرية والتسويق ويشمل 23 برنامجا تدريبيا بإجمالي 305 ساعات تدريبية،

وقسم المحاسبة والمالية والتدقيق ويشمل 10 برامج تدريبية بإجمالي 228 ساعة تدريبية، وقسم الحاسوب وتقنية المعلومات ويشمل 8 برامج تدريبية بإجمالي 206 ساعات تدريبية.

وفيما يتعلق ببرامج وأنشطة التثقيف المالي أشار إلى أن المعهد يولي أهمية كبرى لأنشطة التثقيف المالي كونها أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي ونشر الخدمات المالية والمصرفية كهدف من أهداف المعهد، وسيقوم المعهد بتنفيذ برامج تدريبية لطلاب الجامعات اليمنية في أساسيات العمل المصرفي.. موضحا أن المعهد يعمل مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ لتطوير منصة التمويل الأصغر YMA وهي منصة إلكترونية لها موقع وتطبيق على الهاتف المحمول يجمع معلومات مقدمي التمويل الأصغر والمحافظ الإلكترونية في مكان واحد بحيث يستطيع من يريد الحصول على تمويل لمشروعه أو فتح حساب محفظة إلكترونية الحصول على المعلومات الكافية عن جميع الخدمات والمقدمين في مكان واحد، إضافة إلى أن المنصة ستحوي جزءا مهما وهو التثقيف المالي، حيث سيتم تحميل فيديوهات ومنشورات عن التخطيط المالي ودراسة الجدوى للمشاريع وكيفية الاستفادة من الخدمات المالية بغرض نشر الثقافة المالية وتوسيع نشر الخدمات.

كما لفت إلى أن برامج مكافحة غسل الأموال الموجهة لشركات الصرافة والخدمات المالية الإلكترونية حظيت بأهمية بالغة انطلاقا من دور المعهد في تعزيز مكانة وسمعة القطاع المصرفي اليمني ومن أجل المساهمة في تقليل الأخطار الناجمة عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث قام المعهد بموجب توجيهات نائب محافظ البنك المركزي وبالتعاون مع وحدة جمع المعلومات بتصميم برامج خاصة لشركات الصرافة تشمل تعليمات صرف وتنفيذ الحوالات المالية وإجراءات العناية الواجبة والمشددة الخاصة بعملاء شركات الصرافة، إضافة إلى برنامج مهام ومسؤوليات مسؤولي الالتزام في شركات الصرافة.

وحول خطة الدراسات للعام 2023 أشار إلى أنه تم وضع خطة لإصدار مجلة محكمة للدراسات المالية والمصرفية تختص بالجانب المصرفي والمالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لتحقق هدفا مهما من أهداف المعهد في النهوض بالخدمة المصرفية في اليمن ونشر الأبحاث والدراسات العلمية المحكمة،

وستصدر المجلة بشكل دوري نصف سنوي، ونظرا لعدم وجود مجلة علمية محكمة متخصصة في الجانب المصرفي والمالي في اليمن فإن المجلة ستمثل نافذة للباحثين والمتخصصين لنشر أبحاثهم.

ولفت إلى أن المجلة تهدف لنشر البحوث العلمية في مجال العلوم المصرفية والاقتصادية والإسهام في نشر المعرفة والثقافة المصرفية وتقديم الرؤى والدراسات الرامية إلى تطوير القطاع المصرفي اليمني وتنمية المجتمع وتحقيق التقدم المعرفي في مجال العلوم المالية والمصرفية، وكذا الحصول على الاعتماد في قواعد التصنيف العربية والعالمية وفهرسة المجلة في قواعد بيانات النشر المختلفة وتحقيق الجودة المطلوبة للبحث العلمي وبناء جسور التواصل بين المعهد والجامعات والمراكز والمعاهد والمجموعات المحلية والعالمية.

وأضاف، أن المعهد يستعد لعقد مجموعة من الندوات والملتقيات وورش العمل تشمل ندوة حول متطلبات التحول المصرفي وورشة عمل حول تطبيق المعيار رقم 9 في البنوك اليمنية وملتقى المراجعين الداخليين في القطاع المصرفي، وكذاملتقى أخصائي إدارة المخاطر في القطاع المصرفي اليمني وورشة عمل تحدد مستقبلا حسب حاجة القطاع المصرفي مستقبلا.

وعبر السماوي عن الشكر والعرفان لمجلس إدارة المعهد ممثلا برئيس مجلس الإدارة الأستاذ هاشم إسماعيل علي محافظ البنك المركزي اليمني رئيس مجلس إدارة المعهد ونائبه الأستاذ أحمد عبدالقادر لطفي نائب رئيس مجلس إدارة المعهد وأعضاء مجلس الإدارة على تقديم الدعم والمساندة لأنشطة المعهد .. مشيدا في الوقت نفسه بدور قيادة العمل المصرفي من مدراء عموم ومدراء تنفيذيين للبنوك المساهمة في موازنة المعهد، وكذا الدور المحوري لمدراء الموارد البشرية والتدريب الجنود المجهولين، والشركاء الأساسيين في إنجاح أنشطة التدريب والتأهيل.

من خدماتنا

البطائق المصرفية

بطاقات الإنترنت
بطاقات الدفع المسبق
بطاقات الخصم
بطاقات ائتمانية
بطاقات استلام الحوالات

بنك التضامن
Tadhamon Bank

8001010
تضامن كول سنتر

2023

عام الخدمات المالية الرقمية

في ظل استمرار عملية التطور التكنولوجي، بكل ما في ذلك من ابتكار وإبداع وإنتاج للبرامج والتطبيقات التقنية الحديثة، المصممة لتوفير الخدمة الأسهل والأسرع للإنسان، لا سيما ما يتعلق بالخدمات المالية المصرفية،يأتي سعي عدد من المؤسسات والبنوك والمصارف اليمنية إلى تنفيذ خططها وتوجهاتها الهادفة إلى إحداث التحول الرقمي وتطوير وأتمتة أعمالها المالية والخدمية باستخدام التكنولوجيا والبرامج الحديثة،بما يلبي احتياجات ومتطلبات العملاء، وجعل العام 2023 عام التحول الرقمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية..

وفي هذا السياق المواكب لطبيعة الحاجة الملحة لإحداث هذا التطور والتحول الرقمي، يأتي ملف هذا العدد من مجلة (المصارف)، مشتملاً على عدد من المقالات والدراسات العلمية، التي أعدها عدد من المتخصصين في الإدارة المالية والاقتصادية والمعارف العلمية التكنولوجية.. إلى التفاصيل:

أصبحت التكنولوجيا تلعب دورا مهما في مجال المعاملات المالية والمصرفية خاصة في ظل التطور السريع للاقتصاد الرقمي، إذ أصبح اعتماد التقنيات الرقمية والاندماج في الاقتصاد الرقمي أمرا أساسيا للمصارف لتحقيق نطاق أكبر واختراق أسواق جديدة وتقديم أفضل وأسرع الخدمات لتلبية الاحتياجات الخدمية للعملاء، والتحول الرقمي يقود حاليا النمو في قطاع الخدمات المصرفية، لما يحققه من تجربة مميزة وفريدة للعملاء عبر التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة للارتقاء بالعمليات التشغيلية وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة، بما يمكن العميل من الوصول إلى الخدمات والمنتجات البنكية في أي وقت وأي مكان بسرعة وسهولة وأمان.

2023 عام التوجه نحو تعزيز التحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية اليمنية

يتعلق التحول الرقمي عموماً بتبني التغيير وتسريعه، لتوفير فرص الكفاءة والنمو، عبر فهم الروابط ما بين التكنولوجيا والعملاء، ففي القطاع المصرفي يمكن للأفكار الخدمية البسيطة أن تنمو وتتوسع بشكل كبير خلال فترة زمنية قصيرة، عبر التحول الرقمي الذي يرتبط ارتباطا كاملا بحجم القطاع المستهدف والغاية من تعزيز توجهات هذا القطاع للتحول الرقمي مع الأخذ بالاعتبار الأبعاد الاستراتيجية والإنسانية لهذا التوجه.

وللتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة على مستوى المصارف وعملائها، فهو يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية للمصارف، وينظمها كما أنه يعمل على تحسين جودة خدماتها وتبسيط إجراءاتها بما يمكن لجمهور العملاء من الوصول واستخدام تلك الخدمات، كما يخلق فرص للإبداع والابتكار لخدمات مصرفية مغايرة للطرق التقليدية في تقديمها مما سيسهم في خلق حالة من الرضا والقبول من عموم جمهور المتعاملين تجاه هذه الخدمات المصرفية.

كما يساعد التحول الرقمي المصارف على التوسع والانتشار والوصول إلى شريحة أوسع من العملاء على مستوى النطاق المحلي، ولا يمنع ذلك من التوسع لاحقا على مستوى النطاق الإقليمي والدولي، وفوائد التحول الرقمي للقطاع المصرفي نوجزها في النقاط التالية:

تطبيق الحوكمة ورفع مستوى الشفافية بما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء.

زيادة الإنتاجية للمنتجات الخدمية مما يحقق استمرارية الأعمال والخدمات المالية والمصرفية.

تحسين جودة الخدمات المالية والمصرفية المقدمة لجمهور المتعاملين.

حل مشكلة السيولة عبر توفير السيولة إلكترونياً (الريال الإلكتروني).

السرعة والمرونة عبر تحديث سبل تقديم الخدمات المالية والمصرفية من الطريقة التقليدية إلى الطريقة التقنية مما يقلل الوقت والإجراءات الروتينية.

اليمن تواجه ظروف مختلفة تماما عن بقية الدول الأخرى للتحول نحو التوجه الرقمي للخدمات المالية المصرفية في مصارفها،

أ. أسامة الشوخي*

فالأزمة السياسية التي مرت بها البلاد منذ مطلع 2014 أضرت بسمعة الصناعة المصرفية بين جمهور الناس، كما أن رقمنة الخدمات المالية والمصرفية ليس بالسهولة في ظل الأوضاع السياسية المضطربة.

ولكن توجد حالياً فرص واعدة للمصارف اليمنية رغم الوضع السياسي الراهن المضطرب وأثره على الواقع الاقتصادي للبلاد، ورغم ما يفرضه هذا الواقع من صعوبات وتحديات يمكن القول أنه يمثل أفضل وقت للقطاع المصرفي اليمني ليعزز توجهه دون تأجيل نحو التحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية، فالأمر يعتمد على الابتكار والمجازفة وقد فطنت وبادرت ذاتياً العديد من المصارف اليمنية لهذا الأمر ولو مؤخرا بعد أزمة 2014، سعياً منها لمعالجة ما تعرضت له من مشاكل في السيولة وتسرب العملاء.

فالمصارف اليمنية تقدم خدمات مباشرة وتقليدية للعملاء منذ نشأتها، ولتوجيه الناس نحو التعامل الرقمي لخدماتها فلم يكن بالضرورة أن تكون هذه الخدمات الراهنة نماذج لأعمال مبتكرة وفريدة وجديدة، ولكن كان يكفي ما قدمته بداية للعملاء كخدمات روتينية بسيطة، ضمن إطار رقمي عبر تطبيقات هاتفية Application programming interfaceAPI لتساعدهم على تقبل التعامل معها والاستفادة منها لكسر الحاجز ما بين الثقافة المصرفية التقليدية ومفهومها بين العملاء وبين الثقافة التطورية والتكنولوجية الرقمية للخدمات المالية والمصرفية.

وقد تم قطع شوط لا بأس به على مدى سنوات الأزمة الماضية والقائمة للآن، وبالرغم من هذه المحاولات من المصارف عبر تطبيق المحافظ الرقمية والنقود الإلكترونية والتي كانت تبوء بالفشل في بدايتها، كون ما نسبته 90% من اليمنيين لا يتقبلون استخدام التطبيقات المالية الرقمية ولا يتقبلوا التعامل مع أشخاص لا يرونهم , لذلك فالغالبية منهم ظلوا بعيدين عن التعاملات الرقمية، إضافة لعدم محاولتهم التمرس على استخدام التطبيقات والإنترنت في معاملاتهم المالية عموماً ومع المصارف، واكتفائهما بالتعامل بنظام التحويلات والخدمات التي تقدمها فئة الصرافين بالطريقة التقليدية، ولكن كانت مبادرات المصارف جديرة بأن تكون.. وقد كانت.. وقد أتت ثمارها.

فما بين عامي 2015 و2019 منح البنك المركزي اليمني أربعة بنوك يمنية، بنك التضامن ومصرف الكريمي وبنك اليمن والكويت وبنك الأمل، إضافة إلى بنك التسليف التعاوني الزراعي تراخيص لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

كما قام البنك المركزي خلال عام 2020 بوضع اللمسات الأخيرة على عدد من التدابير لإصلاح الإطار القانوني الذي أنشئ مسبقا، كما أنشأ البنك المركزي اليمني مطلع عام 2020، إدارة لنظام المدفوعات ضمن هيكله التنظيمي سعيا إلى تطوير القدرات المؤسسية الوطنية لنظام المدفوعات الإلكترونية، ووضع إطار عملي لمهام إدارة المدفوعات والإشراف على نظام الدفع الإلكتروني.

وفي مارس / 2020، أصدر البنك المركزي اليمني تعميمًا جديدًا يوسع نطاق ونوع مقدمي الخدمات المالية المؤهلين للحصول على ترخيص لتقديم خدمات الريال الإلكتروني، ليمهد بذلك باب التعامل الرقمي أمام المؤسسات غير المصرفية مثل شركات الصرافة والتجار والمؤسسات غير المالية للحصول على التراخيص اللازمة لتقديم خدمات الريال

الإلكتروني.

كما منح البنك المركزي اليمني في يناير/ 2021 تراخيص تقديم خدمات النقود الإلكترونية لبنكين إضافيين هما مصرف اليمن البحرين الشامل وبنك اليمن الدولي. وقد ساعدت هذه الخطوة في تحفيز زيادة استخدام الريال الإلكتروني.

وأيضا في الربع الأول للعام 2021 استمر التوسع بشكل أكبر في سبل تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، عبر منح البنك المركزي اليمني الإذن لشركة وي نت Went بتشغيل نظام تسوية المدفوعات بين البنوك والمحافظ الإلكترونية، وشركة ووان (One) وتمكين، كما سمح لبنك التسليف الزراعي (كاك بنك) بتحصيل الإيرادات العامة بالريال الإلكتروني نيابة عن مصلحة الجمارك. علاوة على ذلك، بدأت الحكومة بدعم الانتقال التدريجي إلى نظام الدفع الإلكتروني الحكومي لتسديد الرواتب العامة والمنافع الاجتماعية بشكل إلكتروني. في 28 نوفمبر، أصدرت وزارة المالية التعميم رقم 28 لعام 2021 الذي أعلنت فيه أنه لن تُصرف رواتب الموظفين والحوافز العامة لجميع موظفي الدولة إلا عبر نظام الدفع الإلكتروني الحكومي. وفي أوائل عام 2022، أصدرت وزارة المالية التعميم رقم 1 لعام 2022 لبدء صرف الراتب لجميع موظفي الخدمة العامة باستخدام نموذج الدفع الإلكتروني عبر كاك بنك والهيئة العامة للبريد.

ويمكن القول أن عدد اليمنيين الذين يستخدمون النظام المصرفي كما تشير الإحصائيات الأخيرة قد شهد نموا خلال السنوات الأخيرة على الرغم أن معدلات الاستخدام لا تزال متدنية للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالى 69 عام 2017، وأصبح ما يقرب من 2,9 مليون يمني أي حوالى 10% من السكان يمتلكون حسابا مصرفيًا واحدًا على الأقل بحلول نهاية عام 2019.

وقد بلغ إجمالي الأموال الإلكترونية المصدرة خلال الفترة من عام 2016 إلى 2019 ما قدره 115 مليار ريال يمني، بينما أصدر حوالى 75 مليار ريال يمني عام 2019 وحده. وبناء على المؤشرات المنشورة مؤخرًا، ارتفع عدد حسابات الريال الإلكترونية إلى حد كبير بين عامي 2017 و2019 من حوالى 82 ألف إلى أكثر من 800 ألف حساب، حيث تم فتح 91% من الحسابات الجديدة في المناطق الحضرية ثلثاها في عام 2019 وحده.

وفي أواخر عام 2022 انعقد المؤتمر الأول للتحول الرقمي في اليمن بالعاصمة صنعاء بمشاركة البنك المركزي اليمني ومجموعة من المصارف اليمنية بالإضافة إلى شركات الاتصالات وبحضور الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتنظيم منظمة كلنا مبدعون التقنية التنموية، حيث هدف هذا المؤتمر بتعزيز التوجه نحو التحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية عبر توحيد مختلف الجهود للمؤسسات الخاصة وبدعم من مؤسسات القطاع العام وعلى رأسها البنك المركزي اليمني بهدف رفع الوعي المجتمعي بالتعاملات المالية الإلكترونية وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات تمثلت في:

- إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي والتحول الرقمي من الحكومة وبمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إطار زمني محدد وبمؤشرات أداء لمتابعة مستوى التنفيذ وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- إعداد التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم الخدمات الرقمية وخدمات الشمول المالي.
- تطوير البنية التحتية لمختلف القطاعات المرتبطة بالخدمات الرقمية والشمول المالي.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي في التحول الرقمي والشمول المالي.
- تشجيع الاستثمار في مجال التحول الرقمي والشمول المالي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن عام 2023 سيكون عام تعزيز التوجه نحو التعاملات التكنولوجية المالية الرقمية للخدمات المصرفية مما يستوجب منا مواصلة الاستمرار والإنجاز لما تم والذي تم الوصول إليه بجهود متظافرة ومتكاتفه بالرغم مما تمر به البلاد من مصاعب وعثرات مالية واقتصادية، وإننا على ثقة بقدرة القطاع المصرفي اليمني وبدعم البنك المركزي اليمني على تخطي أي معوقات أو مصاعب تعترض تحقيق هذا التحول نحو تعزيز التعاملات الرقمية للخدمات المالية والمصرفية.

المصادر:

موقع البنك المركزي اليمني http://www.centralbank.gov.ye/cby.aspx

تقرير "تحديات وأفاق النقود الإلكترونية وانظمه الدفع في اليمن" الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس/ 2022.

توصيات المؤتمر الأول للتحول الرقمي في اليمن 1444هـ - 2022م، https://www.tech-ye.com

التكنولوجيا المالية، العربي تك، تم عرضه للمرّة الأولى في 2022/09/09 #التلفزيون_العربي_أخبار #العربي اليوم #alarabytv. https://www.youtube.com/watch?v=bhSURsvNCK8

* مشرف عمليات مصرفية - بنك التضامن

شهد العام الماضي إقامة مؤتمرات وفعاليات خاصة بالتكنولوجيا المالية، الأمر الذي يعتبر خطوة جيدة في مواكبة التوجه العالمي نحو رقمنة الخدمات المالية وإدارة النقدية في ظل الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم بشكل عام واليمن على وجه الخصوص، تم خلالها مناقشة الأطر النظرية لمفاهيم التكنولوجيا المالية والجدوى الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الصعوبات والتحديات المتعلقة بقبول الخدمة والدور الحكومي في إنجاح المشروع مع التطرق إلى توصيات تضمنت في غالبها كيفية الدفع بالخدمة وجعلها أمرا واقعا من خلال انتهاج استراتيجية PUSH.

متطلبات تحقيق الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية في السوق اليمنية

صلاح الفائق *

- التحول الرقمي يعني التغيير في أداء الأعمال باستخدام التكنولوجيا
- الشمول المالي يعني إيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة أبناء المجتمع

وللتوضيح هناك فوارق بين التحول الرقمي، الشمول المالي، والتكنولوجيا المالية، فالتحول الرقمي يشير إلى التغير في أداء الأعمال باستخدام التكنولوجيا وإحداث تغيير ملموس وجذري في طريقة أداء وتقديم المنتجات للعملاء، ويعتبر التحول الرقمي المظلة الأكبر للابتكارات الثورية الرقمية، في حين يشير مصطلح الشمول المالي إلى إيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة أبناء المجتمع بلا استثناء، وقد يتم تنفيذه إما بشكل تقليدي من خلال افتتاح فروع أو نقاط تقديم الخدمة أو بالاعتماد على المنتجات الرقمية أو ما يسمى بالتكنولوجيا المالية التي تعبر عن استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات المالية التقليدية مثل التحويل - الشراء-السحب-الإيداع- الخدمات التمويلية- التامين ...إلخ وأخرى مبتكرة.

كانت أبرز المنتجات المعروضة في الفعاليات والمؤتمرات التي أقيمت هي خدمة النقد الإلكتروني - أو الريال الإلكتروني، وتم التركيز على المنتج كأداة لتعزيز الشمول المالي، وكانت التوصيات في المجمل جيدة ولكن كما أوضحنا أن تنتهج سياسة الدفع بالمنتج إلى السوق، ومن وجهة نظر شخصية فإن الأمر يتطلب المزيد من تحليل سوق المنتج ودراسة العناصر والسياق الاجتماعي والتقني باعتبارهما المدخل الأساسي لقبول الخدمة من عدمه بشكل عام وتحديد العناصر التي دفعت بضعف مستوى النمو للخدمة بالرغم من مضي 5 سنوات من إطلاقها، حقيقة الأمر أن التوجه الحديث من بعض البنوك الرائدة والشركات المالية لابتكار منتجات مالية وعلى وجه الخصوص النقود الإلكترونية كانت فكرة جيدة لمعالجة شحة السيولة، إضافة إلى خدمات مضافة مثل تسهيل عمليات المدفوعات والتحويلات المجتمعية، ولكن عند الاطلاع على الفترة الزمنية لبدء المشروع وإنزال المنتج للأسواق يتضح أن المنتج لم يلق التجاوب الكافي والمأمول منه لعدة أسباب أهمها:

1) البعد الاقتصادي

من المعروف أن خدمة النقود الإلكترونية في الغالب موجهة لقطاع الأفراد والمؤسسات الصغيرة لإدارة النقدية واعتمادها على الهواتف الذكية، وقد شهدت الفترة السابقة انخفاض معدلات الدخل لدى الأفراد لأسباب تتعلق بتوقف الأعمال والأنشطة التجارية، الأمر الذي جعل من رواج الخدمة ضعيفا وغير مواكب للتوقعات، كما شهدت الفترة مضاربة في أسعار العملات الأمر الذي أدى إلى تركز النقدية لدى شركات الصرافة واعتماد التجار على التعامل النقدي للحد من مخاطر تغير أسعار الصرف وقد أسهم ذلك أيضا في ضعف رواج الخدمة.

2) البعد التكنولوجي

تعتمد خدمة النقود الإلكترونية بدرجة أساسية على توفر البنية التحتية لخدمة الاتصالات حتى يمكن استخدامها والانتفاع بخدماتها، ومن خلال الاطلاع على تجارب الدول التي نجحت في إطلاق الخدمة سواء في جنوب أفريقيا أو الصومال وأوغندا.. نلاحظ ان السبب الرئيسي لنجاح الخدمة كانت شركات الاتصالات التي تبنت المشروع ووفرت بنية متكاملة لمعالجة البيانات وتغطية غير منقطعة لكافة المناطق، ولقد شهدت المرحلة الأولى لإطلاق خدمة النقود الإلكترونية مشاكل تتعلق بمحدودية نطاق الخدمة على مناطق وشركات مزودة (اتصالات-تقنية) محدودة، إضافة إلى مشكلات معالجة العمليات العالقة في ال Back office، ومازالت هذه المعضلة قائمة ولو بشكل أقل من ذي قبل.

3) البعد الاجتماعي

ظاهرة التحيز للوضع الراهن Statue quo bias:

تشير الدراسات الحديثة ومنها دراسة Erasums University للمجتمعات في الدول النامية إلى صعوبة إحداث تغيير لدى الأفراد فيما يتعلق بالمنتجات الحديثة بسبب ما يسمى "التحيز للوضع الراهن Statue-quo bias" والناجم عن عوامل كثيرة منها الأنماط المألوفة والمعتادة في الحياة ومستوى التعليم ومستوى الإدراك للمنافع المتحصلة وتوفر الوسائل (الهواتف الذكية - شبكات الاتصال)، ويشير هذا المفهوم إلى تحيز الأفراد إلى تفضيل التعامل الورقي عن الوسائل الإلكترونية لأسباب تتعلق بقلة المعرفة بالتكنولوجيا الحديثة ومحدودية الإدراك لمزايا وخدمات الهواتف الذكية ومستوى توفرها لأفراد المجتمع.

التركز السكاني

تشير الدراسات التي أجريت إلى أن التركز السكاني في المناطق خارج عواصم المدن يصل إلى 79% أي في المدن الثانوية والأرياف وهي مناطق تتسم بالنشطة المنتجة مثل الزراعة والأعمال المهنية، وتلك المناطق عادة إما أن تكون غير مغطاة بشبكة الاتصالات أو تكون فيها ضعيفة وهي المكون الرئيسي لاستخدام النقد الإلكتروني. كما أن تركز الأسواق والأنشطة التجارية في منطقة محدودة يجعل من انتشار واستخدام الخدمة محدودا ولا يفي بأن يكون بديلا للنقد الورقي.

أنماط الحياة، التعليم، الدخل

النمط التقليدي في الحياة والذي يعززه التحيز للوضع الراهن بسبب ضعف الوعي بالخدمة واستخداماتها/انتشارها، قلة مستويات الدخول التي تقدر ب 2$/لليوم، ومحدودية مستوى التمكين للفئات الديموغرافية الأخرى المدرة للدخل مثل الاعتماد على شخص واحد في إدارة الاحتياجات اليومية، ومستوى الثقة بالقطاع المصرفي والمالي، الذي يعكس مستوى الشمول المالي و عدد المنتجات المخصصة لكل فئة.. كلها تعتبر من الأمور الأساسية في تحديد مستوى التفاعل مع المنتجات المبتكرة وخاصة النقود الإلكترونية.

4) بعد المنتج

بالرغم من مضي أكثر من 5 سنوات على إطلاق أول خدمة نقود إلكترونية في اليمن إلا أن التجربة مازالت في مرحلة النشاءة في دورة حياة المنتج لعدة أسباب أهمها:

- نمطية الخدمات المقدمة من مزودي الخدمة والتنافس المحدود في

إطار التسعير والانتشار على حساب الابتكار وتنويع الخدمات المتاحة في المنتج وجودته.

- الاعتماد على التسويق العام Out-bound Marketing: لوحظ اعتماد الحملات التسويقية للجهات المقدمة للخدمة خلال الفترة السابقة على التركيز على الخدمة ومقدمها بشكل منفرد دون التركيز على السياق الاجتماعي الذي يشمل دور الخدمة في توفير الفرص وتعزيز الأعمال وتحسين الدخل، وهو ما جعل نشر الخدمة محصورا على جمهور وعملاء المزودين.

- مستوى الترابط والتكامل بين مقدمي الخدمة أنفسهم وبينهم وبين الشركات المزودة: بلغ عدد المحافظ المصرح لها حوالى 16 محفظة مقسمة بين بنوك -شركات الصرافة- شركات الاتصالات، ويعتبر هذا العدد من المحافظ كبيرا جدا على السوق خاصة أن تجربة النقود الإلكترونية مازالت في طور النشاءة وهذا يعبر عن مستوى المنافسة الشديدة في نطاق ضيق وفي ظل محدودية عناصر جاذبية السوق Market Attractiveness المتمثلة في الربحية ومستوى رواج الخدمة، ويبرز حدة المنافسة في استخدام كل مزود خدمة لخصائص محددة مختلفة عن الآخر وهو ما يجعل التشتت الميزة الأساسية في تقديم منتج متكامل، كما انا عدم توحيد الخدمات في مقسم موحد يساعد في تكامل المنتجات يعتبر أحد عوائق نشر الخدمة لا سيما وأن المشروع يعتبر مشروعا وطنيا وقوميا، كان من المفترض على جميع المزودين التركيز في المرحلة الأولى على زيادة معدلات الاستخدام ونشر الخدمة على نطاق واسع وليس التنافس على حصة سوقية أو الربحية.

- كثرة المنافسين في السوقFragmented industry: بالإشارة إلى عدد المحافظ الفاعلة في السوق مقارنة بمستوى العمليات يعتبر عدد المشتركين قليلا جدا، وهو ما يجعل الحصة السوقية مقسمة على عدد كبير من المزودين، ويقلل من فرص النمو خاصة أن التجربة السابقة في نشر الخدمة اعتمدت على عملاء مزودي الخدمة، الذين هم إما مستفيدين من التحويلات المجتمعية أو موظفي البنوك/ الصرافين/ الاتصالات أو العملاء الحاليين بدرجة أساسية، مما أسهم في محدودية نشر الخدمة..

وعطفا على ما ذكر، ولغرض زيادة نشر الخدمة، هناك بعض الاعتبارات والمقترحات هي:

1) مهام السلطة النقدية (البنك المركزي)

- المساهمة في نشر الخدمة من خلال تبني حملة تسويقية طويلة الأجل تكون هدفها تعزيز الوعي لدى المواطنين والمؤسسات الحكومية والخاصة في كافة المناطق باستخدام النقود الإلكترونية كأداة مالية معتمدة.

- تحديد المعايير الأساسية والحدود الدنيا MVP لخدمات ومنتجات النقود الإلكترونية وعناصر أمن المعلومات وذلك لتخفيض الفوارق في الخدمات الأساسية المتوفرة بما لا يخلق فجوات في تجربة العملاء.

- تفعيل التوريدات النقدية (بحدود مبالغ معينة على سبيل المثال من 100 ريال- 3 مليون ريال) للإيرادات (الزكاة- الضرائب- الجمارك- الرسوم) والمدفوعات (المرتبات- المستحقات- المصروفات) الحكومية عبر النقود الإلكترونية وليس نقداً.

- السحب التدريجي للعملات ذات الفئات الصغيرة والتالفة (50-100-200-250 ريال) وتفعيل استخدامها عبر النقود الإلكترونية وذلك لنشر الخدمة بين أوساط الأفراد والمؤسسات الصغيرة وذوي الدخل المحدود، لتقليل استخدام النقد الورقي والعرض النقدي خارج البنوك مثل التجربة المصرية.

- إطلاق مشروع تسجيل كافة نقاط البيع (محلات تجارية- مطاعم- مركبات الأجرة- محطات البترول...الخ) بالتعاون مع المجالس المحلية بميزة QR-Code مخصص واحد لكل نقطة وتأسيس قاعدة بيانات موحدة يمكن استخدامها من خلال أي مزود للخدمة.

- تبني مشروع ربط المحافظ في مقسم وطني واحد لجميع مزودي الخدمات بما يعزز التداول والتبادل المالي لكافة المنتجات بسهولة ويسر وفي كافة المناطق الجغرافية للمنتج الواحد.

- إتاحة خدمة المصارفة والدفع للعملات الأساسية عبر النقود الإلكترونية وبحدود معينة لتقليل استخدام النقد الورقي في المضاربة بالعملات الأجنبية.

- تبني الربط بين الحوالات النقدية والنقود الإلكترونية وبحدود مبالغ معينة بشكل مباشر حتى لا يكون منتج الحوالات النقدية بديلا لخدمة النقود الإلكترونية.

- بالإمكان استغلال قواعد بيانات العملاء المسجلة في شركات الاتصالات عند تأسيس قاعدة بيانات للأفراد والجهات، وهذا سيسهل من عملية

تخصيص ال QR code بحسب رقم هاتف العميل بدلا من عملية جمع البيانات للعملاء.

2) شركات الاتصالات

كون خدمة النقود الإلكترونية تعتمد في الأساس على استخدام شبكات الاتصالات في تنفيذ العمليات عبر الهاتف، أقترح التالي:

- العمل على توسيع نطاق الخدمات والتغطية في المناطق الجغرافية لإتاحة الاستفادة من الخدمات للمواطنين في المدن الثانوية والقرى.

- تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع جميع مقدمي خدمة النقود الإلكترونية عبر المقسم الوطني الموحد لتفعيل وربط خدمة النقود الإلكترونية عبر تطبيقات الشبكة USSD.

3) الشركات المزودة لخدمة النقود الالكترونية

- دراسة احتياجات العملاء بحسب الشرائح والجغرافيا وتطوير المنتجات بناء عليها بما يسهم في تحسين تجربة العملاء CJ ويتوافق مع احتياجاتهم.

- توحيد الجهود مع بعضها البعض لتعزيز التكامل الأفقي Horizontal growth لتوسيع التغطية الجغرافية وزيادة الإقبال على الخدمة من خلال تفعيل التداولات المالية عبر مقسم وطني موحد يخدم جميع المزودين.

- تبني الحملات التسويقية المشتركة التي تركز على جدوى الخدمة ومنافعها في الأجل القصير لزيادة الإقبال على الخدمة.

- التركيز على التسويق المباشر من خلال استهداف العملاء بشكل مباشر.

- تبني أنموذج عمل يتيح للعملاء التسجيل والتحويل والشراء والإيداع بشكل مجاني (De facto industry standard model) للترويج للخدمة.

- تبني استراتيجية التحالفات بين المحافظ لتحقيق التكامل وتقليل التكاليف التشغيلية والتسويقية المطلوبة لنشر الخدمة.

- الاعتماد على التسويق الإلكتروني المركز للمناطق الجغرافية غير المغطاة أو التي تشهد ضعفا في الإقبال على الخدمة.

- التركيز على تعزيز الكفاءة التقنية ومعالجة مشاكل العملاء أولا بأول من خلال مؤشرات أداء عملية مثل تقليل أوقات توقف الخدمة أو وقت معياري لتنفيذ العمليات.

- التركيز على التسويق الداخلي للموظفين في استخدام الخدمة والترويج لها بشكل يعزز من ثقة العملاء.

- المشاركة فيما بين مزودي الخدمة لأهم المشاكل التي تواجه العملاء لتحسين خبرة العملاء وتقليل الانطباعات السلبية من الجمهور تجاه الخدمة، حيث أن الانطباع السلبي عن منتج ما ينعكس على كافة المنتجات المنافسة التي هي في طور النشاءة وبالتالي على مستوى الإقبال والثقة.

*مدير البحوث والتطوير- البنك الأهلي اليمني

التحـــــول الرقمـــــي

يكثر اليوم تداول مصطلح "التحول الرقمي" على نطاق عالمي واسع باعتباره من مصطلحات العصر، حتى أنه أصبح هدفاً أساسياً في برامج الحكومات والهيئات والبنوك والمؤسسات على اختلاف مجالات عملها وقطاعاتها، فالتحول الرقمي يقود حاليا النمو في قطاع الخدمات المصرفية، لما يحققه من تجربة مميزة وفريدة للعملاء من حيث التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة للارتقاء بالعمليات التشغيلية وتطوير الخدمة المقدمة والإنجاز اللحظي للمعاملات، بحيث يمكن العميل من الوصول إلى الخدمات والمنتجات البنكية في أي وقت وأي مكان، وقد تنوعت الخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية للبنوك في عدة مجالات من خدمة فتح الحساب، طلب تمويل، إصدار بطاقة السحب الآلي وإتمام عمليات الدفع والشراء، وتسديد الفواتير وتحويل الأموال عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وتحديث البيانات الخاصة بالعميل، وغيرها من الخدمات البنكية الأخرى.

كما أن التحول الرقمي في البنوك يتجه حاليا إلى ثورة حقيقية من استخدام الروبوتات لأتمتة الكثير من العمليات والخطوات ذات الطابع الروتيني، الأمر الذي سيؤدي إلى استغلال الطاقات البشرية لإنجاز الأمور البنكية الأخرى، أي تسخير الذكاء الصناعي بما يتيح الفرصة للاعتماد على الآلات والتطبيقات لتحليل البيانات والتنبؤ بسلوك العميل والشركات، إضافة إلى التنبؤ بالمخاطر الخاصة بالعملاء وتحليل المتعاملين .

وسيساعد الذكاء الصناعي على إخبار العميل بالخدمة التي تتناسب مع إمكاناته وطاقته، حيث سيكون بمثابة موجه للعميل (ناصح) للحصول على أفضل الخدمات والمنتجات وبما يتناسب مع الظروف المادية الخاصة به، ومع هذا التوجه سواء من قبل المؤسسات المصرفية أو العملاء أنفسهم، فإن التطلعات تتجه نحو المزيد من الدمج في الخدمات المصرفية الرقمية لتتكامل مع حياة العملاء، لتشكل دعامة من دعائم النمو المستقبلي لما ينطوي على ذلك من قيم مضافة لكافة الأطراف المعنية، ولما يسهم به في خلق نماذج عمل وخدمات أكثر تطوراً وتقدماً، تعزز من رفعة القطاعات المصرفية وتحسن من الاقتصادات، ولأن الأجيال الشابة تتجه لاستخدام التكنولوجيا الرقمية، أصبحنا في عصر السرعة والإنجاز الذي يتطلب الحصول على الخدمات والحلول أينما كانوا ومتى شاؤوا بمنتهى السهولة، وبمستويات أعلى من السرعة والكفاءة والأمان والحماية المعلوماتية.

مفهوم التحول الرقمي

يعرف التحول الرقمي المالي بأنه عملية نقل القطاعات المالية إلى نموذج أعمال يعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتطوير المنتجات والخدمات وإنشاء قنوات إيرادية جديدة تعمل على تحسين قيمة منتجاتها وخدماتها، ويعرف أيضاً بأنه دمج التكنولوجيا الرقمية المالية في جميع الأعمال البنكية، مما يحدث تغيير في كيفية تفاعل البنوك مع عملائهم، ويُحسن من العمليات الداخلية في البنوك فتصبح أكثر كفاءة، وهناك العديد من الدوافع لتطبيق التحول الرقمي المالي يمكن عرضها على النحو التالي:

زاهـر الرحومي *

- البيئة التنظيمية وتوجهات الدولة: تدفع المتطلبات التنظيمية والتوجهات الحكومية اليمنية في تطبيق الشمول المالي في جميع الخدمات المالية، ويجب على البنوك الامتثال إلى متطلبات ورغبات توجهات الدولة واتباع نهج التحول الرقمي.

- تغير متطلبات العملاء وزيادة احتياجاتهم: ظهر الدافع في تحسين الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء كونه المحرك الأساس وراء التحول الرقمي، ليس فقط في صناعة الخدمات المالية حيث تعمل البنوك ولكن في جميع المجالات، فالعملاء اعتادوا على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة في عمليات البيع والشراء وأصبحوا بحاجة إلى خدمات رقمية مبتكرة وحديثة وسهلة الاستخدام للقدرة على البيع والشراء بطريقة سلسلة وبسرعة عالية، وفي زمن التحول الرقمي يتوقع العملاء أن يحصلوا على الخدمات بضغطة زر.

- ظهور شركات التكنولوجيا المالية: ظهر نوع جديد من الشركات التكنولوجية يعرف باسم " التكنولوجيا المالية Fintech " وقد أحدث هذا النوع من الشركات ثورة في القطاع المصرفي، وذلك حينما تحولت هذه الشركات من شركات مزودة بالحلول التكنولوجية إلى شركات منافسة في تقديم خدمات مبتكرة وقليلة السعر وذات قيمة مضافة لخدمات البنوك.

- زيادة حدة المنافسة: بسبب زيادة حدة المنافسة بين البنوك أقدمت هذه البنوك على تقديم خدمات رقمية مبتكرة، والاستثمار في التقنيات الحديثة لتحديث خدماتها ومنتجاتها، ومن ثم الحفاظ على الحصة السوقية وزيادتها في المستقبل.

مزايا التحول الرقمي

للتحول الرقمي الكثير من المزايا في الأعمال المالية وفي الحياة الشخصية، أهمها:-

- خدمة العملاء بشكل أفضل: تتيح عمليات التحول الرقمي تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل، مثل استخدام مواقع وتطبيقات الويب للشراء، فيسهل على العملاء التجربة مع منصات الشركات الرقمية وخدمتهم بشكل أفضل وكذلك تنفيذ جميع تعاملاتهم المالية من خلال التطبيقات البنكية، حتى وصلت إلى تسديد مشترياتهم اليومية من خلالها وذلك نتيجة ربط التطبيقات مثل شركات التوصيل والمتاجر وغيرها مع التطبيقات البنكية.

- سهولة الدخول إلى المعلومات: يساعد التحول الرقمي على الحصول على المعلومات بيسر، فمن الممكن الوصول إلى احتياجات العميل بكل سهولة مثل تسديد جميع التزاماتهم بدون متاعب أو تأخير، فقط من خلال الدخول على التطبيق البنكي.

- توفير الوقت: وفرت التكنولوجيا الرقمية الوقت والجهد في كثير من الأمور للعملاء مثل تسديد جميع التزاماتهم عبر التطبيقات البنكية دون الحاجة إلى زيارة البنك أو المتجر.

- تحسين الكفاءة وخفض التكاليف وتقديم خدمات جديدة بسرعة ومرونة، وإحداث نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للعملاء، واستبدال العمليات التقليدية بالرقمية.

- تغيير نماذج العمل وكذلك العقليات، والاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة لتصبح أكثر يقضة وقابلية للتكيف في العمل وقادرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

عيوب التحول الرقمي

وفي المقابل هناك عيوب للتحول الرقمي أهمها:

- أمن المعلومات: في بعض الأحيان قد يكون من الصعب الحفاظ على المعلومات والبيانات التي تتعلق بالأفراد والمنظمات، من الاختراق من قبل المجرمين.

- انعدام الأمن الوظيفي: تتسبب التغيرات الهائلة في التكنولوجيا الرقمية بانعدام الأمن الوظيفي، فمن الممكن أن تحل التكنولوجيا محل البشر في العديد من المهام، مما يقلل من الأمن الوظيفي.

- نقص الخبرة الرقمية: والتي تتمثل في نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل البنوك والقادرة على قيادة برنامج التحول الرقمي والتغيير داخل هذه البنوك.

- نقص مهارات من يتولون مهمة التحول الرقمي (فهم التكنولوجيا، الانفتاح، التعاون)، وعدم وضوح أنظمة القياس ومشاركة الموظف وانخراطه في التحول الرقمي.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن القول إن أهم التحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي تتمثل في الثقافة التنظيمية على أنها من أهم العوائق التي تقف حائلا أمام التحول الرقمي، فالتغيير ليس سهلاً كما هو الحال بالنسبة للبنوك لتغيير أنظمة الكمبيوتر أو البرامج، علاوة على ذلك فإن معظم ثقافات العاملين غير متوافقة مع التغيير، وغالباً ما تعيق التحول الهياكل غير المرنة التي تجبر فرق العمل على الانفصال عن بعضها البعض، كما يجب ألا يقتصر اعتماد التكنولوجيا في الحصول على أدواتها، بل يجب أن يكون جزءاً من رؤية أوسع للتحديات التي تواجهها البنوك والنتائج التي تسعى إليها، ويجب على المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات وضع أهداف واضحة لعملهم، مثل الاستجابة السريعة للعملاء، وتحديث الأنظمة والإسراع في نشر التطبيقات والخدمات وتقليل تكاليف الصيانة وصولا إلى توفير الموارد والوقت للابتكار.

التحول الرقمي.. الطريق إلى المستقبل

أسامة القرشي*

الحصول على الخدمات المالية الرقمية بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتكيف مع الأزمات ويمهد الطريق إلى الشمول المالي، وبما أنه يوجد شغف متزايد حول الطفرة الإيجابية التي من الممكن أن تحدثها الخدمات المالية الرقمية في صناعة الشمول المالي، فعلى مدى عقود كانت التكلفة المرتفعة، والحاجة إلى المزيد من الموظفين، وطبيعة الخدمات المالية التي تحتاج إلى تفاعلات إنسانية كثيرة من خلال تواجد مكاتب تقليدية؛ تمثل عقبة رئيسية في مواجهة التوسع في الانتشار وكذلك لخفض تكاليف الخدمات المالية للفقراء.

إن المجتمعات ذات الدخل المنخفض من أجل إدارة أموالها تقوم في الوقت الحالي بالحصول على الخدمات الرقمية بشكل متزايد عن طريق استخدام الهواتف المحمولة والوكلاء المحليين والأساليب الأخرى لنقاط البيع.

وعلى الرغم مما نلاحظه الآن من وجود العديد من الحلول التي تساعد في إدارة المدفوعات، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تمكين الخدمات المالية الرقمية للمضي قدما وإتاحة الفرصة لمجموعة من الخدمات الأكثر قوة والتي تتضمن القروض والمدخرات والتأمين وتحويل الأموال خارج الحدود، ومع ذلك وبالرغم من العوائق التنظيمية، فإن عدم توافر العمل المترابط فيما بين الحلول والنظم المختلفة، وكذلك استمرار الحاجة للتفاعلات الإنسانية الكثيرة لمثل هذه الخدمات يجعل من الصعب انتشارها بشكل حقيقي، إلا أن الكثير من المعنيين بالصناعة يعتقدون أن هذه الحلول هي الطريق إلى المستقبل.

لكن غالبا ما يتم إغفال أهمية أحد التغييرات الناتجة عن ابتكارات التحوّل الرقمي وهي: إمكانية الثورة على إجراءات الدعم البطيئة للمكاتب الخلفية للبنوك ومقدمي الخدمات المالية، وقد يكون هذا التغيير أقل أهمية، إلا أنه قد يقوم بتغيير جذري لأن بإمكانه وبسهولة تقليص الوقت والتكلفة إلى أكثر من النصف. وبعبارة أخرى، فإن شركات التكنولوجيا مليئة بالوسائل الجديدة التي يمكنها التحويل الرقمي بشكل كامل لاقتناء العملاء وإدارة الحسابات.

على الرغم من أن التحوّل الرقمي قد حقق تقدما كبيرا في مجال التحويلات المالية على مستوى العالم وأكبر مثال على ذلك الخدمات المالية الرقمية في كأس العالم قطر 2022 زاد استخدامها عن روسيا 2018 بحوالي 39% ويعود ذلك لعدة أسباب كزيادة عدد المشجعين القادمين وزيادة الاعتماد على النقد الإلكتروني عالميا وتطور النظام المالي في قطر بحسب ما تم الإعلان عنه من قبل شركة فيزا ؛ إلا أن معظم الأسواق لا تزال تعتمد على الوكلاء لتقديم الخدمات للمستخدم النهائي.

ومن وجهة نظري من أجل انتشار وتوسيع الخدمات المالية الرقمية في السنوات القادمة في بلادنا يجب أن يتم استيعاب التالي:

- وضع خطة استراتيجية من قبل البنك المركزي اليمني لتذليل الصعوبات وعمل رؤية وطنية للشمول المالي والبدء بالتنسيق بإلزام المرافق الحكومية باعتماد التحول الرقمي في معاملاتها المالية.
- بناء شبكة وكلاء موحدة لتوسيع إمكانية تقديم الخدمات الرقمية.
- وجود تسهيلات من شأنها أن تشجع الاستثمار في الخدمات المالية الرقمية.
- وجود رسوم وعمولات موحدة لتقديم تلك الخدمات.

*نائب مدير إدارة النقود الإلكترونية
مصرف اليمن البحرين الشامل

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

40
أربعون عاماً
من الريـادة
FORTY YEARS
OF PIONEER

حوالة.. وأكثر

بنك بمحفظتك

التمويلات الزراعية

انجاز تنمية واستثمار

البنك الإلكتروني

سدد جميع التزاماتك

البطائق الإلكترونية

بثقتكم بدأنا ريادتنا وبها نستمر

8003033
778003033

YGB

بنك اليمن والخليج

Yemen Gulf Bank

رؤية جديدة

لتنمية مستدامة

الرقم المجاني

8000414

بابتسامـــــة نستقبل اتصالاتكم

يسعدنا استقبال استفساراتكم
عبر رقم الكول سنتر المجاني

Call Center
8006000

بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد

www.ibyemen.com